

# تقييم الأداء المالي لبنك سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة 2017 – 2012

مشروع أعد لنيل درجة الماجستير في الإدارة التنفيذية - توجه إدارة مالية

إعداد الطالبة

بتول محمد خير عنيزان

إشراف الدكتورة

غادة عباس

1440 هـ - 2018 م

## شكر وتقدير

لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من كان له فضلاً وعوناً لي في إنجاز هذه الدراسة، بحيث أخص بالشكر والتقدير مشرفتي الدكتورة غادة عباس على ما أحاطتني به من نصح وتوجيه طيلة فترة إنجاز البحث.

كما أتوجه أيضاً بالشكر والتقدير إلى لجنة المناقشة على تفضلها بقبول مناقشة البحث والحكم عليه وإثرائه بملاحظاتها السديدة.

وأخيراً أتقدم بخالص الشكر لعائلي وأصدقائي وزملائي سواءً في الجامعة أو في العمل، والزميلات المسؤولات عن مكتبة الجامعة أيضاً، الذين كانوا لي سنداً في إتمام هذا البحث لما قدموه من معلومات بخبرتهم الواسعة في هذا المجال.

## المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأداء المالي لبنك سورية الدولي الإسلامي ، حيث امتدت فترة الدراسة من عام 2012 إلى عام 2017 .

في الدراسة العملية تم احتساب وتحليل مجموعة من النسب والمؤشرات المالية التي تساعد في تحليل أداء البنك ، وقد صنفت هذه النسب في ست محاور رئيسية هي :

- المحور الأول: تحليل جودة إدارة الأصول
- المحور الثاني: تحليل جودة المحفظة الائتمانية
- المحور الثالث: تحليل مؤشرات العائد على الاستثمار ومؤشرات الربحية
- المحور الرابع: تحليل مؤشرات السيولة
- المحور الخامس: تحليل مؤشرات القيمة والسوق
- المحور السادس: تحليل نسب الرفع المالي

وتلخصت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بالتالي :

تميز بنك سورية الدولي الإسلامي بأداء سليم نوعاً ما خلال الفترة المدروسة ، حيث إن السياسات المتبعة من قبل البنك والتي أخذت منحىً تحوطياً بعض الشيء ساهمت في استقرار البنك في الأزمة التي مرت على البلاد تزامناً مع فترة الدراسة .

واختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها :

- تنويع صيغ التمويل الإسلامي الممنوحة.
- العمل على رفع قدرة البنك التنافسية مقارنة بالبنوك السورية الأخرى على الصعيد الخارجي من حيث التركيز على مجال التجارة الخارجية.
- افتتاح فروع جديدة للبنك وإعادة افتتاح الفروع التي خرجت عن الخدمة خلال الأزمة.
- والتوسع في الخدمات التي يقدمها البنك لاسيما الصيغ الاستثمارية والتمويلية .

## **Abstract**

This study aimed at analyzing the financial performance of Syria International Islamic Bank. The study period extended from 2012 to 2017.

In the practical study, a series of financial ratios and indicators that assist in analyzing the performance of the Bank were calculated and analyzed. These ratios were classified into six main axes:

- The first axis: Analysis of the quality of asset management
- The second axis: Analysis of the quality of the credit portfolio
- The third axis: Analysis of the indicators of return on investment and profitability indicators
- The fourth axis: Analysis of liquidity indicators
- Fifth axis: Analysis of value and market indicators
- The sixth axis: analysis of leverage ratios

The main results of the study were summarized as follows:

Syria International Islamic Bank was characterized by a fairly sound performance during the period studied. The policies adopted by the Bank, which took a precautionary approach, contributed to the stability of the Bank during the crisis that occurred in the country in parallel with the study period.

The study concluded with a number of recommendations, the most important of which are:

- Diversification of the forms of Islamic finance granted.
- Working to increase the competitiveness of the bank compared to other Syrian banks on the international level in terms of focusing on trade finance sector.
- Opening new branches of the bank and re-opening the branches that went out of service during the crisis.
- Expanding the services provided by the bank, especially formulas considering investment and finance.

رقم الصفحة	المحتويات
	الموضوع
	صفحة الغلاف الداخلي
I	الشكر والتقدير
II	المستخلص باللغة العربية
III	المستخلص باللغة الإنجليزية
IV	فهرس المحتويات
<b>1</b>	<b>المقدمة</b>
1	مشكلة البحث
1	أهمية البحث
2	أهداف البحث
2	أسلوب ومنهج البحث
2	مجتمع البحث وعينته
3	مصادر البيانات وفترة الدراسة
	الدراسة العملية
<b>4</b>	<b>أولاً: لمحة عن بنك سورية الدولي الإسلامي</b>
<b>14</b>	<b>ثانياً: تقييم أداء بنك سورية الدولي الإسلامي</b>
<b>14</b>	<b>المحور الأول: تحليل جودة إدارة الأصول :</b>
<b>14</b>	<b>1.1 - مؤشرات التوظيف :</b>
14	1.1.1 - تحليل نسبة التسهيلات المباشرة الممنوحة / إجمالي الودائع
18	2.1.1 - تحليل نسبة التسهيلات المباشرة الممنوحة / إجمالي الأصول
<b>21</b>	<b>2.1 - مؤشرات التركيز:</b>

21	1.2.1 - تحليل تركيز التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية
23	2.2.1 - تحليل تركيز التسهيلات الائتمانية حسب أنواع العملات
25	3.2.1 - تحليل تركيز التسهيلات الائتمانية حسب نوع الأنشطة التمويلية
<b>27</b>	<b>المحور الثاني: تحليل جودة المحفظة الائتمانية</b>
27	1.2 - تحليل نسبة التسهيلات غير العاملة
29	2.2 - تحليل نسبة تغطية التسهيلات غير العاملة
32	3.2 - تحليل نسبة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية
<b>33</b>	<b>المحور الثالث: تحليل مؤشرات العائد على الاستثمار ومؤشرات الربحية :</b>
33	1.3 - تحليل معدل العائد على الأصول ROA
36	2.3 - تحليل معدل العائد على حقوق الملكية ROE
38	3.3 - تحليل معدل العائد على رأس المال
39	4.3 - تحليل معدل العائد على الأموال المتاحة للاستثمار
42	5.3 - تحليل معدل العائد على الأنشطة التمويلية
44	6.3 - تحليل نسبة الكفاءة التشغيلية
<b>48</b>	<b>المحور الرابع: تحليل مؤشرات السيولة :</b>
48	1.4 - تحليل نسبة التداول
51	2.4 - تحليل نسبة الجاهزية النقدية
<b>53</b>	<b>المحور الخامس: تحليل مؤشرات القيمة والسوق :</b>
53	1.5 - تحليل نسبة ربحية السهم EPS
56	2.5 - تحليل نسبة مكرر الربحية للسهم
59	3.5 - تحليل نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم
<b>61</b>	<b>المحور السادس: تحليل نسب الرفع المالي :</b>
61	1.6 - تحليل نسبة إجمالي الديون / إجمالي الأصول

	<b>النتائج والتوصيات</b>
63	نقاط القوة والضعف
64	النتائج والتوصيات
65	المراجع
VII	الملاحق

## المقدمة:

تعتبر الصناعة المصرفية من أهم الصناعات الاقتصادية المعاصرة لما لها من دور وتأثير فاعلين في تنمية وإدارة الاقتصاد على المستوى المحلي والعالمي، حيث تمثل المصارف وسيطاً أكثر أماناً بين المدخرين والمستثمرين في إيداع الأموال وإعادة استثمارها، ومن الضروري إجراء تحليل وتقييم لأداء المصارف لتحديد مدى كفاءتها في إدارة أصولها بالشكل الأمثل وإظهار قدرتها على تحسين وتطوير نوعية عملها ونوعية الخدمات التي تقدمها، إضافة إلى وضع الخطط المستقبلية للنهوض بالعمل المصرفي إلى المستوى المطلوب الذي يتناسب مع التقدم الاقتصادي والتقني. إن تقييم الأداء بواسطة مؤشرات مالية تُعطي صورة واضحة عن حقيقة المركز المالي للمصارف وتُبين مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وتحدد ربحيتها وسيولتها المالية.

وقد زادت أهمية التحليل المالي وتطورت آفاق استخدام أدواته لأنه يقوم على تقييم الماضي والحاضر ويحول دون الوقوع في المخاطر، وهو يمثل إحدى أهم الوسائل الرقابية والتخطيطية التي يتم اللجوء إليها من أجل تقييم أداء المنشآت المصرفية.

## مشكلة البحث:

عانت المصارف خلال سنوات الحرب على سورية من الأوضاع السائدة و من العقوبات الاقتصادية ، الأمر الذي انعكس على مختلف جوانب أدائها . ومن هنا جاء البحث الحالي للإجابة على مشكلة البحث المتمثلة بالتساؤلات التالية :

- ما هو مستوى الأداء المالي لبنك سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة الممتدة من عام 2012 إلى عام 2017 ؟

- ما هي أهم نقاط القوة التي تميز بها البنك وساعدته لتخطي الأزمة ؟

- ما هي أبرز نقاط الضعف التي عانى منها البنك في الفترة المدروسة ؟

## أهمية الدراسة:

يمكن تحديد أهمية البحث في النقطتين التاليتين:



## - الأهمية العلمية

- تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تقيس أداء بنك سورية الدولي الإسلامي خلال فترة الأزمة من خلال جميع المحاور الخاصة بالأداء : ربحية - عائد - مديونية - جودة المحفظة - جودة إدارة الأصول .
- إمكانية استخدام نتائج البحث للقيام بأبحاث أخرى مشابهة أو ذات صلة بالموضوع .

## - الأهمية العملية :

- إمكانية الاستفادة من نتائج البحث من قبل المصرف المدروس للتركيز على نقاط القوة وإثرائها ، وتجنب نقاط الضعف ومحاولة التغلب عليها وتصحيح الإنحرافات الناتجة عنها .

## أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى :

1. دراسة أداء بنك سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة 2012 - 2017 .
2. تقديم مجموعة من التوصيات قد تسهم في تحسين القرارات المتخذة مستقبلاً .

## أسلوب ومنهج البحث:

سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة ، وذلك من خلال توصيف الوضع القائم لمشكلة موضوع الدراسة، وتحليل البيانات المالية وتفسيرها، والوصول إلى النتائج، وفهمها فهماً واضحاً، والمساعدة في وضع الحلول والمقترحات والتوصيات المناسبة.

## مجتمع البحث و عينته :

مجتمع البحث :المصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية و عددها "14" مصرف  
تفصيلها كما يلي :

○ ثلاثة مصارف خاصة إسلامية

○ إحدى عشر مصرف خاص تقليدي

**عينة البحث:** سيتم التركيز على دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي .

**فترة الدراسة و مصادر البيانات :**

سيتم الاعتماد على الإفصاحات المالية السنوية والتقارير السنوية لبنك سورية الدولي الإسلامي بالإضافة إلى بعض قرارات مصرف سورية المركزي ومنشورات سوق دمشق للأوراق المالية كمصدر رئيسي للبيانات الثانوية المستخدمة في الدراسة ، وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2012 وحتى عام 2017 .

## الدراسة العملية :

أولاً: لمحة عامة عن بنك سورية الدولي الإسلامي :

تأسس بنك سورية الدولي الإسلامي على شكل شركة مساهمة سورية مغلقة برأسمال قدره خمسة مليارات ليرة سورية، بموجب قرار الترخيص الصادر عن السيد رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية رقم 67/م بتاريخ 2006/9/7 إيداناً بانطلاقة العمل المصرفي الإسلامي في سورية، وليمارس البنك أعماله المصرفية، وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005، الذي فتح الباب أمام إنشاء وتأسيس بنوك إسلامية في سورية.

لقد جاءت ولادة فكرة تأسيس البنك لدى نخبة من المستثمرين القطريين، يتصدرهم بنك قطر الدولي الإسلامي ومجموعة من الشركات والمؤسسات الإسلامية والأفراد، نتيجة إدراكهم وقناعتهم بجدوى الاستثمار في سورية باعتبارها بيئة استثمارية محفزة، ومكان استراتيجي آمن للاستثمار العربي. وقد تشكلت في حينه لجنة مؤسسين من دولة قطر برئاسة الشيخ الدكتور خالد بن ثاني آل ثاني رئيس مجلس إدارة بنك قطر الدولي الإسلامي، وعضوية الدكتور يوسف أحمد النعمة عضو مجلس إدارة بنك قطر الدولي الإسلامي، والسيد عبد الباسط الشيبلي/ الرئيس التنفيذي لبنك قطر الدولي الإسلامي، الذين بذلوا جهوداً متميزة ومتواصلة مع مصرف سورية المركزي، ومختلف الجهات الرسمية ذات العلاقة بالعمل المصرفي والمالي والاستثماري، وقد باركت هذه الجهات هذا التوجه الاستراتيجي القطري نحو سورية لإخراج فكرة تأسيس البنك إلى حيز الوجود، حيث قامت لجنة المؤسسين بعقد لقاءات وإجراء اتصالات تسويقية، وتنظيم ورش عمل مكثفة لدراسة السوق، ومراجعة دراسة الجدوى الاقتصادية التي أكدت جدوى تأسيس هذه المؤسسة المصرفية الإسلامية على الأرض العربية السورية.

ووفقاً لأحكام قانون إحداث المصارف الخاصة، والمشاركة رقم 28 لعام 2001، تقدم مؤسسو البنك القطريين بطلبات للترخيص، وتم الحصول على الترخيص في أيلول عام 2006 ليشكل حدثاً تاريخياً هاماً في تاريخ إنشاء المصارف الإسلامية في سورية، وبداية لانطلاقة خيرة لبنك سورية الدولي الإسلامي.

## 1. ملكية البنك:

وفقاً لأحكام القانون 28 لعام 2001 الذي أتاح للمستثمرين غير السوريين المساهمة في تأسيس مصارف خاصة، وبنسبة مساهمة قدرها 49% كحد أقصى، تشكلت مساهمة المؤسسين القطريين كما يلي:

1- بنك قطر الدولي الإسلامي (المؤسس الاستراتيجي الرئيسي) بنسبة مساهمة قدرها 30% من رأس المال وبما يعادل 3 مليون سهم (ثلاثة ملايين سهم)، وتبلغ قيمتها الإسمية 1.5 مليار ليرة سورية (مليار وخمسمائة مليون ليرة سورية)

2- المؤسسون القطريون بنسبة مساهمة قدرها 19% من رأس المال وبما يعادل 1.9 مليون سهم (مليون وتسعمائة ألف سهم) وتبلغ قيمتها الإسمية 950 مليون ليرة سورية (تسعمائة وخمسون مليون ليرة سورية).

وانطلاقاً من حرص وقناعة مؤسسي البنك القطريين على ضرورة أن تكون قاعدة المساهمين قاعدة كبيرة وواسعة ومتينة، وبعد أن تم استكمال إجراءات الطرح العام لأسهم البنك الفائزة عند التأسيس ونسبتها 51% من رأس المال، تم بحمد الله الإعلان عن الطرح العام للأسهم على جميع فئات المجتمع السوري من الأفراد والمؤسسات والشركات، وانتهت عملية طرح الاكتتاب بتاريخ 2007/3/4 بنجاح تام، حيث تم تغطية الاكتتاب بنسبة 336%، وبلغ عدد المكتتبين حوالي 15 ألف مساهم، فكان هذا الطرح هو الأكبر في تاريخ سورية، وعلى ضوء زيادة عدد الأسهم المكتتب بها من الأسهم المطروحة تمت عملية التخصيص بموافقة هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ليصبح عدد المكتتبين الذين خصصت لهم كامل الأسهم التي اكتتبوا بها 13956 مساهماً وبما نسبته 94% من عدد المساهمين، وبهذا يعتبر بنك سورية الدولي الإسلامي هو البنك الأكبر بين بنوك القطاع الخاص من حيث حجم رأس المال المدفوع بالكامل، ومن حيث عدد مساهميه.

## 2. الرؤية Vision:

أن يكون البنك الخيار الأول للعملاء والرائد في العمل المصرفي.

## 3. المهمة Mission:

تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية المتطورة.

#### 4. السياسة Policy:

العمل وفق أفضل وأحدث المنهجيات والمعايير المصرفية المعتمدة الشرعية منها والإدارية والمحاسبية.

#### 5. عدد الفروع العاملة : 18 فرعاً

#### 6. الجوائز التي حصدها البنك خلال العام 2017 :

- أفضل مزود للخدمات المصرفية الإسلامية في سورية للعام 2017
- جائزة الريادة في التطور والنمو في سورية / اتحاد المصارف العربية
- جائزة الريادة والإبداع في سورية / اتحاد المصارف العربية

#### 7. أبرز النتائج المالية ومؤشرات الأداء عن العام 2017 :

بلغت أرباح البنك بعد استثناء أثر خسائر القطع البنوي الناتجة عن انخفاض سعر الدولار مقابل الليرة السورية مبلغاً و قدره حوالي 1.5 مليار ليرة سورية نهاية عام 2017 وبلغت قيمة الأرباح المدورة المحققة حتى نهاية العام 2017 مبلغاً و قدره حوالي 3.6 مليار ليرة سورية كما بلغت قيمة الاحتياطات المتراكمة حتى نهاية العام 2017 مبلغاً و قدره حوالي 1.3 مليار ليرة سورية أي ما مجموعه حوالي 4.9 مليار ليرة سورية .

كما نمت موجودات البنك نمواً واضحاً حيث بلغت حوالي 289 مليار ليرة سورية نهاية العام 2017 مقابل حوالي 201.3 مليار ليرة سورية نهاية عام 2016 وبنسبة زيادة بلغت حوالي % 44 .

وعلى صعيد حقوق المساهمين فقد بلغت حوالي 25.2 مليار ليرة سورية نهاية العام 2017 مقابل 26.8 مليار ليرة سورية نهاية العام 2016 حيث شهدت انخفاضاً بنسبة حوالي % 6 - بسبب الخسارة غير المحققة الناجمة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي والناجمة انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية من 517.43 ل.س إلى 436 ل.س أي بما يعادل 81.43 ل.س / دولار وبما نسبته 15.74 %، علماً بأن هذه الخسارة قد تم إطفائها من الربح غير المتحقق المدور من عام 2016 وبالتالي فقد تبقى ربح بنوي غير متحقق بمبلغ 10.369.409.310 ليرة سورية كما هو الوضع في نهاية عام 2017 .

وبلغ الدخل التشغيلي للبنك بعد استبعاد أثر خسائر القطع البنوي الذي سببه انخفاض سعر الدولار أمام الليرة السورية مبلغ 8.5 مليار ليرة سورية نهاية عام 2017 مقابل مبلغ حوالي 5.8 مليار ليرة سورية نهاية العام 2016 وبنسبة نمو قياسية بلغت حوالي % 47 .

وفيما يخص سيولة البنك وإيداعاته استطاع البنك تحقيق زيادة استثنائية في إجمالي الإيداعات والتأمينات حيث سجلت ودائع البنك مبلغاً و قدره 254.7 مليار ليرة سورية نهاية العام 2017 مقابل حوالي 171.3 مليار ليرة سورية نهاية العام 2017 أي بما نسبته حوالي % 49 .

استمر البنك بمنح التمويلات واستحوذ الحصة السوقية الكبيرة في هذا المجال حيث بلغ إجمالي التمويلات لمختلف القطاعات والأنشطة التجارية والشخصية حوالي 66.1 مليار ليرة سورية نهاية العام 2017 مقابل 48.7 مليار ليرة سورية في نهاية العام 2016 وبنسبة نمو بلغت حوالي % 35.7 ، في حين بلغ صافي التمويلات لمختلف القطاعات والأنشطة التجارية والشخصية حوالي 49.2 مليار ليرة سورية نهاية العام 2017 مقابل 32.3 مليار ليرة سورية في نهاية العام 2016 و بنسبة نمو بلغت حوالي % 52.3 .

وفي مجال الأسهم كان سهم البنك من الأسهم القيادية في سوق دمشق للأوراق المالية فقد استحوذ على ما نسبته % 27 من تعاملات السوق المالية لعام 2017 وما يعادل 3.4 مليارات ليرة سورية، وبلغت كمية أسهم البنك المتداولة في العام 2017 نحو 5.7 ملايين سهم، وهو السهم الوحيد الذي تخطى حاجز الثلاثة مليارات ليرة في تعاملات السوق.

أما بالنسبة لسعر السهم فقد أغلق في 2016 على مستوى 200 ليرة ومع نهاية 2017 أغلق على مستوى 1414 ليرة، وبذلك فإن سعر السهم حقق نمواً نسبته % 607 أو ما يعادل 1214 ليرة وبذلك يكون هذا السهم قد حقق أعلى نسبة نمو بين الأسهم المدرجة خلال 2017 .

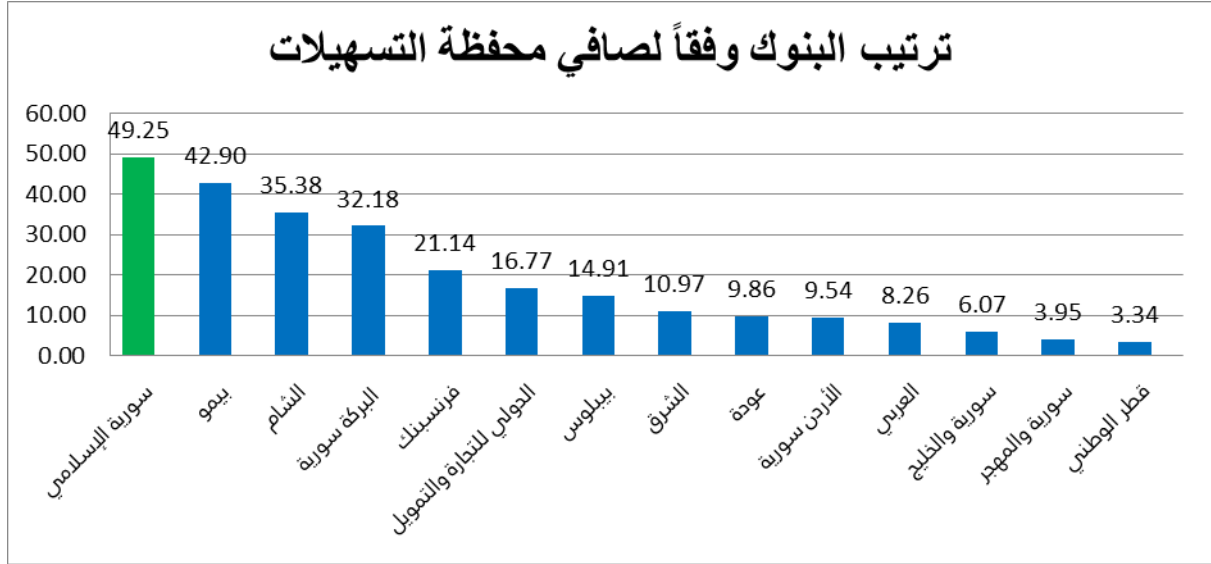
## 8. الوضع التنافسي لأهم مؤشرات الأداء:

حقق بنك سورية الدولي الإسلامي عام 2017 نتائج جيدة في عدد من مؤشرات الأداء بين المصارف السورية والبالغ عددها أربعة عشر مصرفاً فكانت حصته ومركزه التنافسي كالتالي:

• بلغت الحصة السوقية للبنك على صعيد عمليات الخدمات البنكية والتجارة الدولية حوالي % 27.04 وكان ترتيبه الأول.

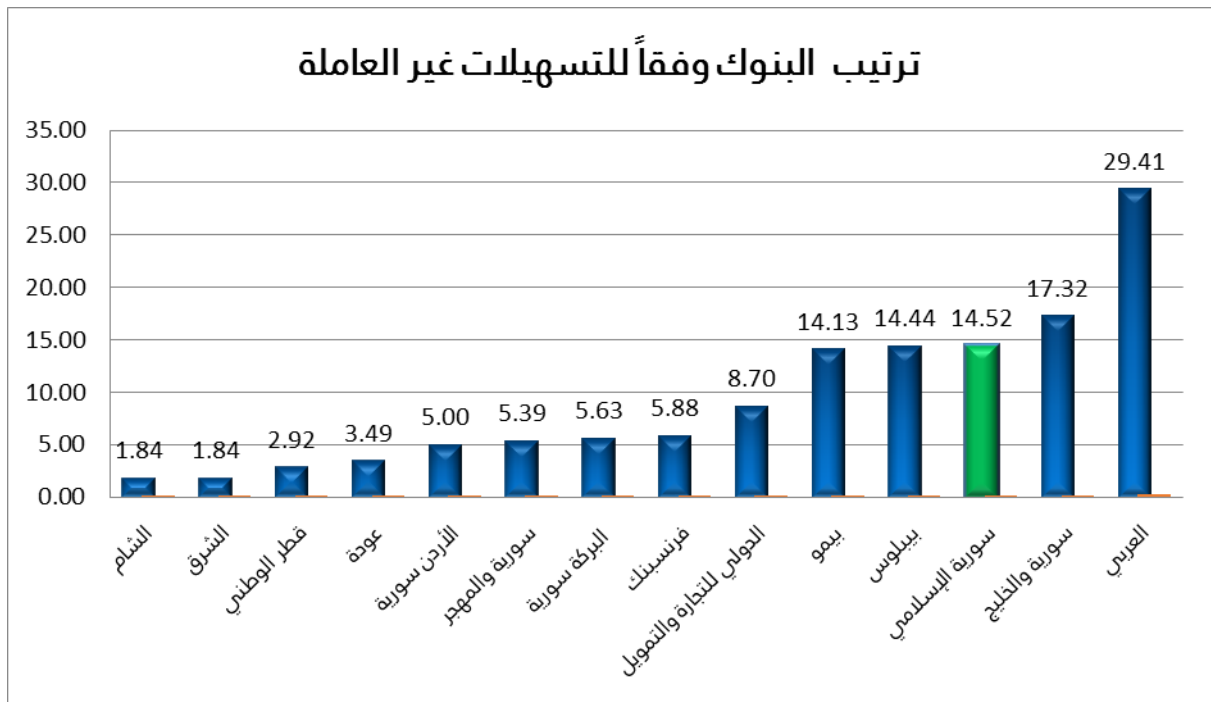
• بلغت الحصة السوقية للبنك على صعيد الودائع حوالي % 18.79 وكان ترتيبه الأول.

- بلغت الحصة السوقية للبنك على صعيد التسهيلات الممنوحة حوالي % 18.06 وكان ترتيبه الاول.



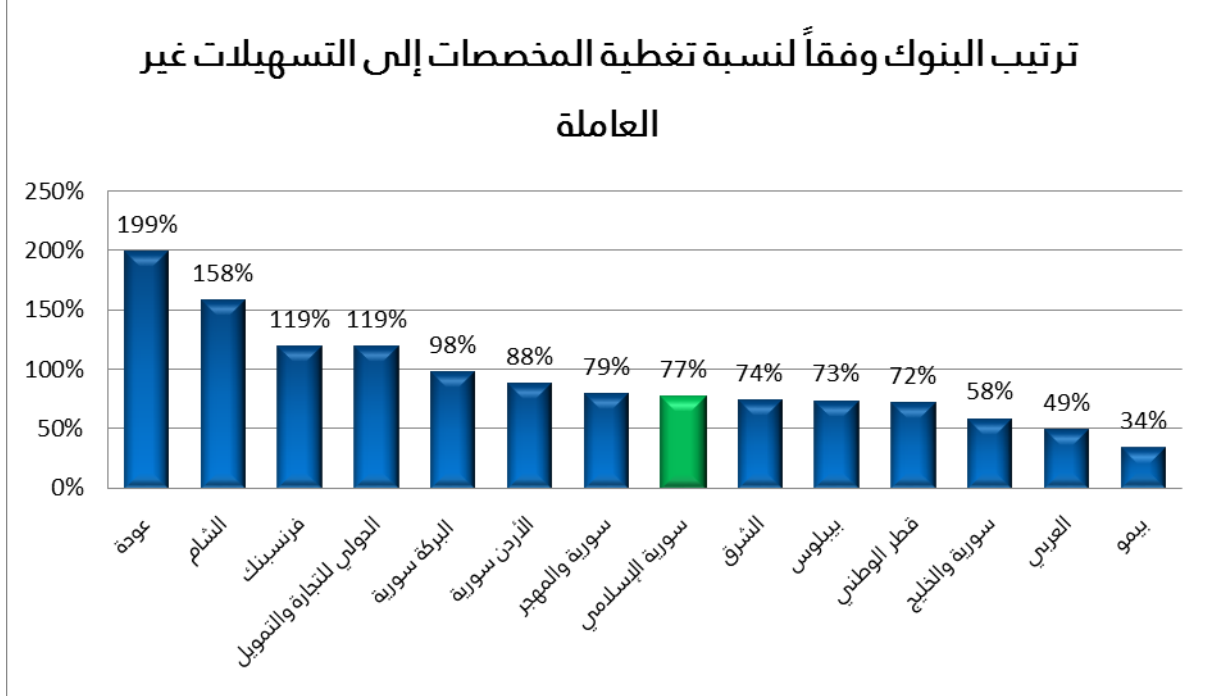
المصدر : من إعداد الباحثة

- أما على صعيد التسهيلات غير العاملة فكان ترتيبه الثالث كالتالي :



المصدر : من إعداد الباحثة

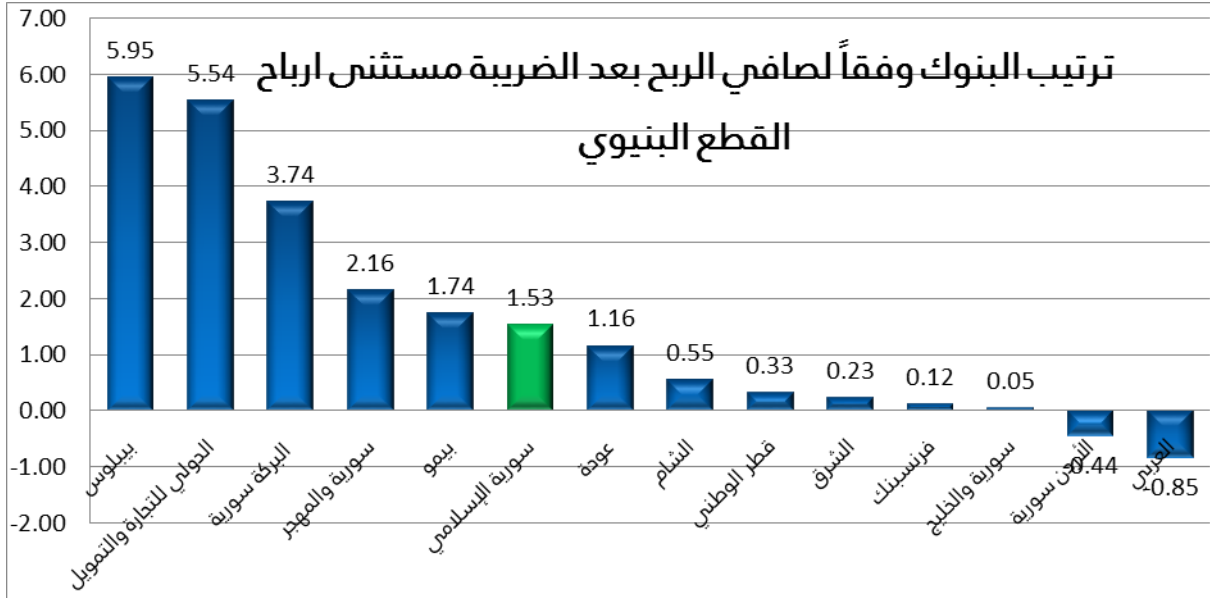
- وعلى صعيد نسبة تغطية المخصصات إلى التسهيلات غير العاملة كان الترتيب كالتالي :



المصدر : من إعداد الباحثة

- بلغت الحصة السوقية للبنك لصافي الربح ما نسبته حوالي % 17.15 وكان ترتيبه الرابع.

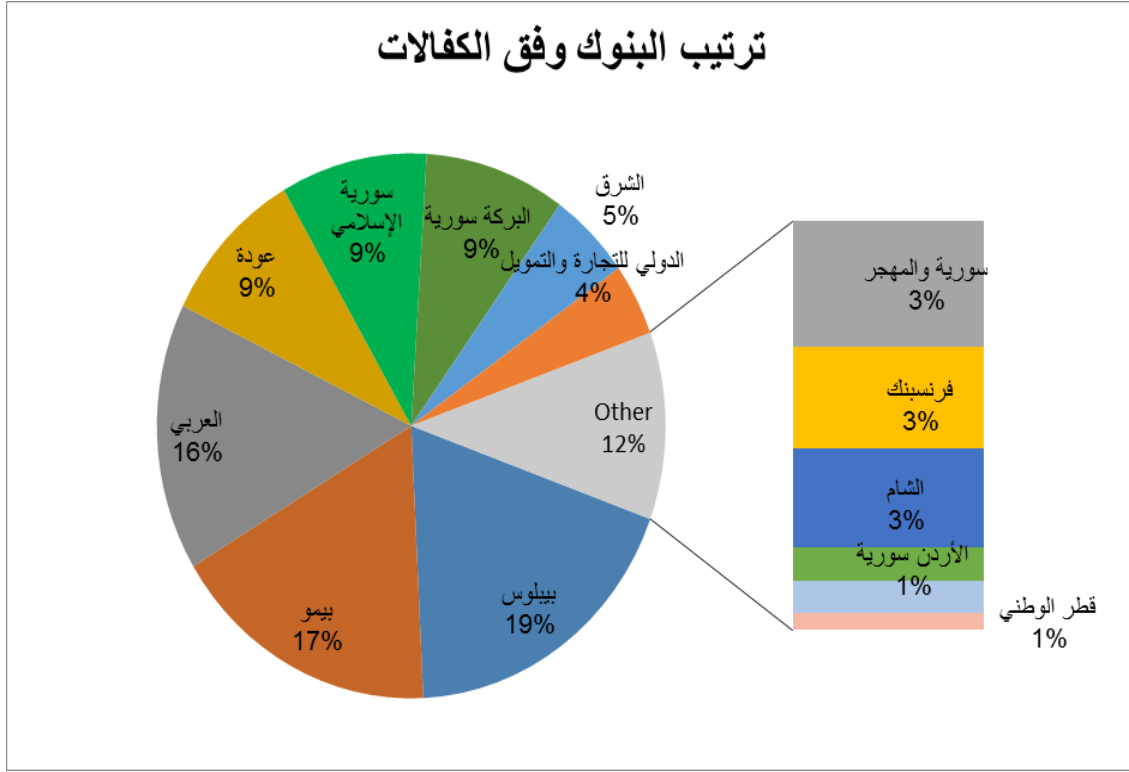
- أما على صعيد صافي الربح بعد الضريبة مستثنى أرباح القطع البنوي فكان ترتيبه السادس كالتالي :



المصدر : من إعداد الباحثة

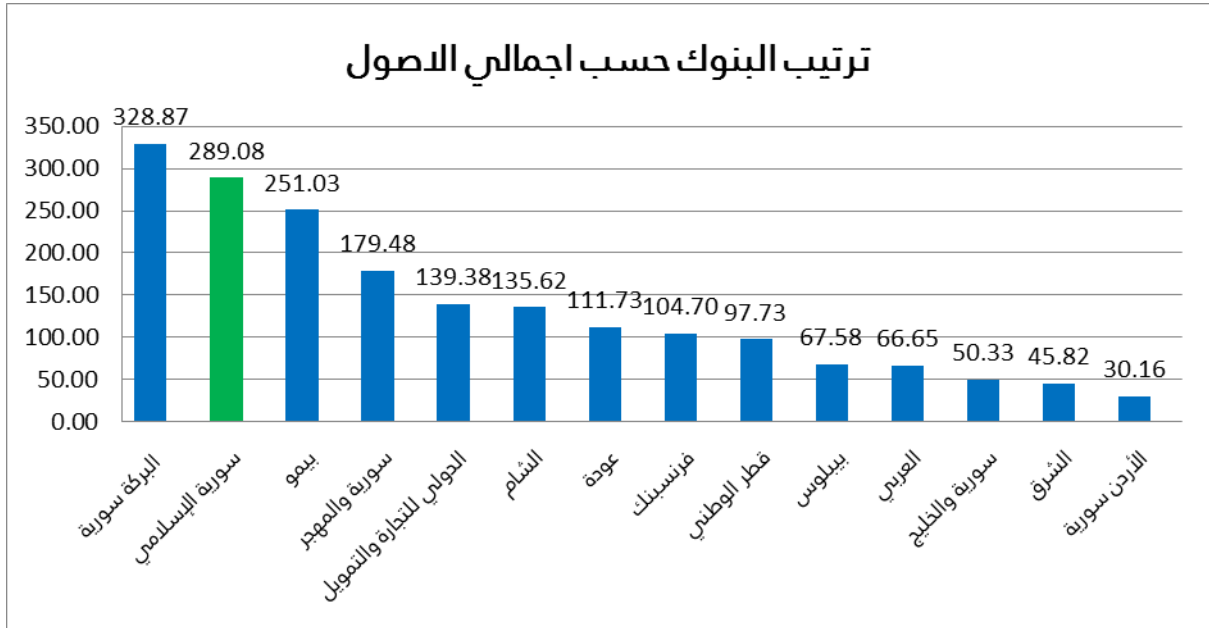


- بلغت الحصة السوقية للبنك على صعيد الكفالات 9% كالتالي :



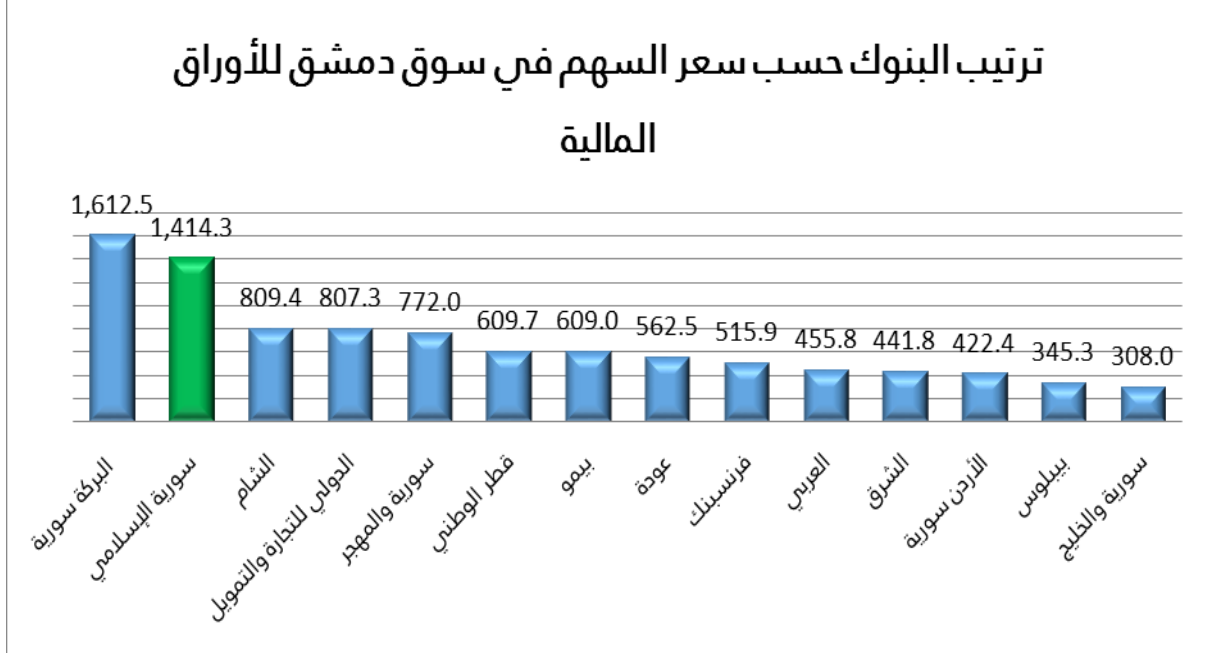
المصدر : من إعداد الباحثة

- بلغت الحصة السوقية للبنك على صعيد الأصول ما نسبته حوالي 14.08 % وكان ترتيبه الثاني.



المصدر : من إعداد الباحثة

- وبالنسبة لسعر السهم السوقي حصل البنك على المركز الثاني كما يلي :



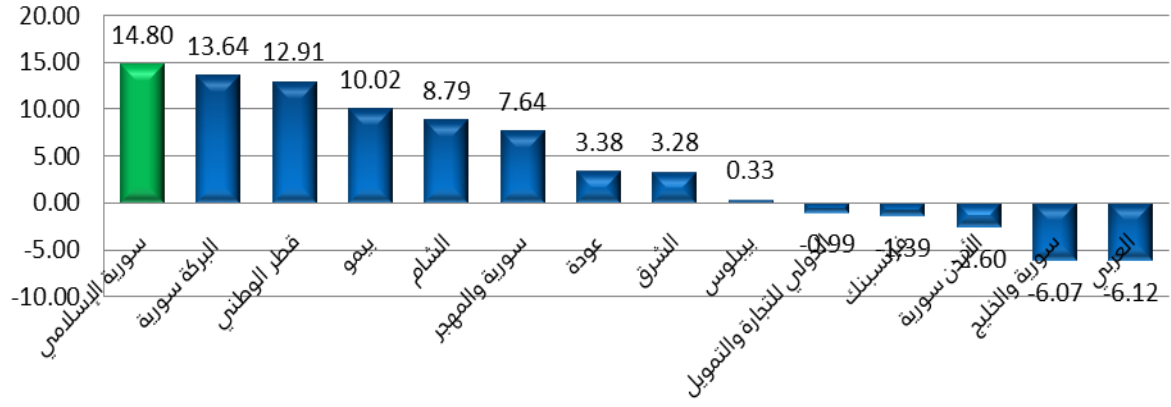
المصدر : من إعداد الباحثة

- بلغت الحصة السوقية للبنك على صعيد حقوق المساهمين ما نسبته حوالي % 7.35 وكان ترتيبه الرابع.

- أما بالنسبة للحصة السوقية وفقاً لحقوق الملكية مستثنى أرباح مدورة غير محققة فقد حصل البنك على المركز الأول كما يلي :

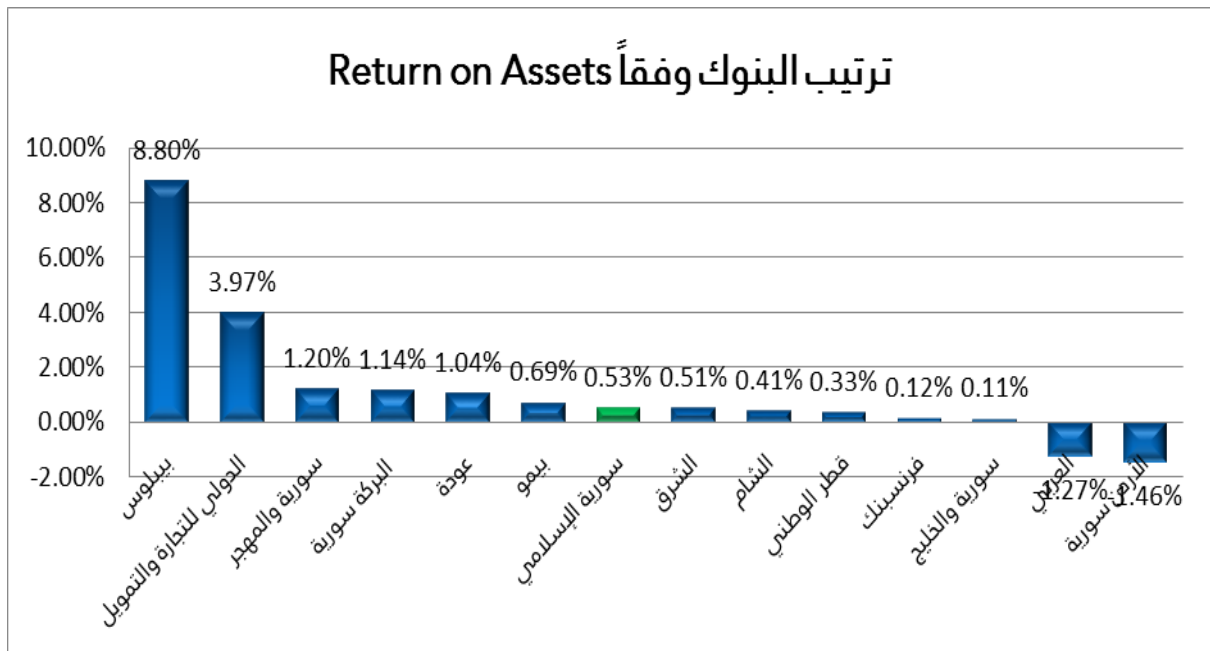
## ترتيب حصة البنوك وفقاً لحقوق الملكية مستثنى أرباح مدورة غير

### مدققة



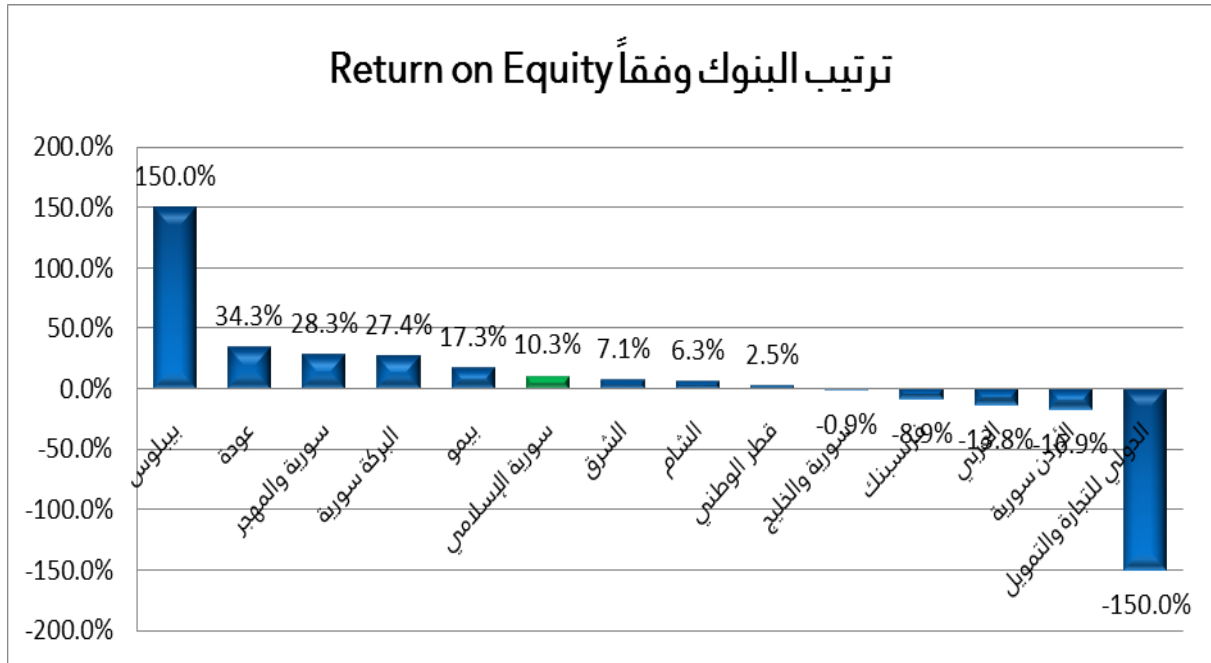
المصدر : من إعداد الباحثة

- على صعيد معدل العائد على حقوق الملكية توسط البنك في مركزه بالنسبة للبنوك الأخرى حيث كان ترتيبه السابع كما يلي :



المصدر : من إعداد الباحثة

- وكذلك الأمر بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية ، حيث حصل البنك على المركز السادس كالتالي :



المصدر : من إعداد الباحثة

## ثانياً: تقييم أداء بنك سورية الدولي الإسلامي:

### المحور الأول: تحليل جودة إدارة الأصول :

#### 1.1 - مؤشرات التوظيف :

##### 1.1.1 - تحليل نسبة التسهيلات المباشرة الممنوحة / إجمالي الودائع:

تسعى المصارف إلى جذب أكبر قدر مُمكن من الودائع واستثمارها في عدة استخدامات، وغالباً ما يتم توزيع النصيب الأكبر منها في التسهيلات الائتمانية كونها الأكثر ربحية لمصرف وفي الوقت نفسه تعتبر الأكثر مخاطرة خاصة في حالة تعثر تلك التمويلات الممنوحة مما يؤدي إلى خطر عدم الوفاء بالتزامات البنك تجاه المودعين.

ولتحليل النسبة نوضح التالي :

- التسهيلات المباشرة الممنوحة: هي حاصل جمع كل من بندي ذمم وأنشطة تمويلية + إجارة منتهية بالتمليك ضمن بنود قائمة المركز المالي خلال الفترة المدروسة .
  - إجمالي الودائع : هي حاصل جمع كل من بندي ودائع البنوك والمؤسسات المالية + أرصدة وحسابات للعملاء ضمن بنود قائمة المركز المالي خلال الفترة المدروسة .
- الجدول رقم (1) يوضح الإحصاءات الوصفية لكل من إجمالي التسهيلات الائتمانية وإجمالي ودائع العملاء ونسبة التوظيف:

جدول 1: الإحصاءات الوصفية لنسبة التسهيلات ومكوناتها

STDEV	AVERAGE	MAX	MIN	التسهيلات المباشرة الممنوحة
12,486,227,992.29	32,049,061,356.50	49,315,700,740.00	19,489,312,155.00	التسهيلات المباشرة الممنوحة
35,701,826,929.68	59,653,991,282.50	124,628,443,578.00	31,407,926,594.00	إجمالي الودائع
25.62	60.94	106.62	39.57	نسبة التسهيلات المصرفية / إجمالي الودائع

المصدر : من إعداد الباحثة بناءً على الإفصاحات السنوية للمصرف

من الجدول رقم ( 1 ) نلاحظ ما يلي :

• بلغت أدنى قيمة لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة (19.5) مليار ل.س وذلك في عام 2013 ، وأعلى قيمة (49.3) مليار ل.س في عام 2017 ، وذلك بمتوسط حسابي قدره (32) مليار ل.س وانحراف معياري (12.5) مليار ل.س والذي يشير إلى وجود تذبذب نسبي في قيمة إجمالي التسهيلات .

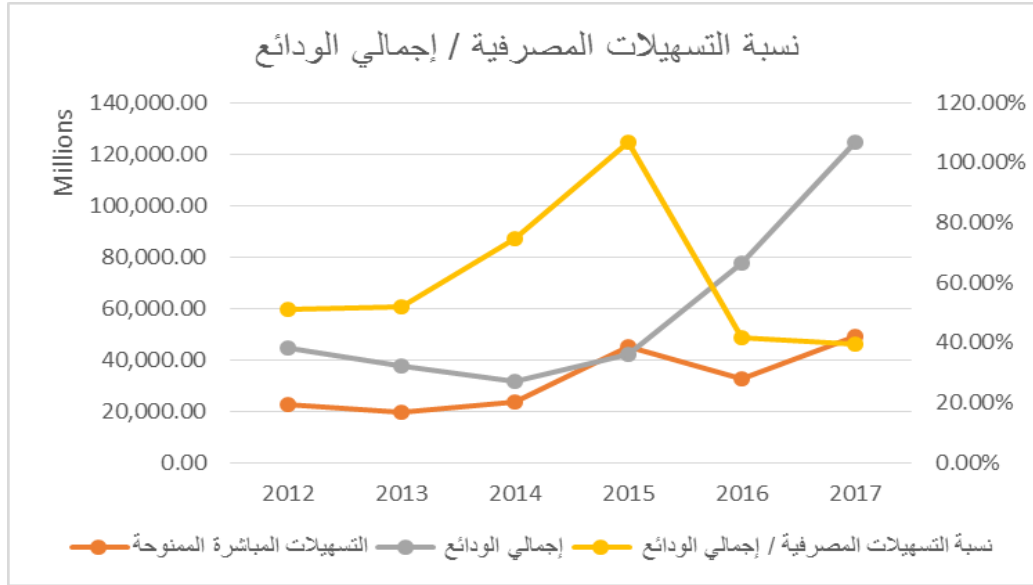
• بلغت أدنى قيمة لإجمالي الودائع (31.4) مليار ل.س وذلك في عام 2014 ، وأعلى قيمة (124,6) مليار ل.س في عام 2017 ، وذلك بمتوسط حسابي قدره (59.7) مليار ل.س وانحراف معياري (35.7) مليار ل.س ، وارتفاع قيمة الانحراف المعياري يشير إلى تقلب كبير في إجمالي ودائع المصرف خلال الفترة المدروسة .

• كما حقق بنك سورية الدولي الإسلامي أعلى نسبة توظيف للودائع في محفظة التسهيلات الائتمانية خلال الفترة المدروسة وهي (106.6% ) عام 2015 ، وأدنى قيمة كانت (39.75%) في عام 2017 ، بمتوسط حسابي قدره (60.94%) وانحراف معياري (25.62%)، وارتفاع قيمة الانحراف المعياري يشير إلى تذبذب في إجمالي ودائع المصرف خلال الفترة المدروسة .

ولدراسة تطور مؤشر التوظيف ( نسبة التسهيلات المباشرة / إجمالي الودائع ) بشكل مفصل فقد تم تحليل مكونات هذه النسبة ، وتم تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث مراحل وفقاً لتطور النسبة ومكوناتها<sup>1</sup>

الشكل البياني رقم ( 1 ) تطور نسبة توظيف الودائع في التسهيلات الائتمانية

<sup>1</sup> للاطلاع على البيانات التفصيلية أنظر الملحق رقم (1)



شكل 1: التسهيلات المصرفية / إجمالي الودائع

المصدر : من إعداد الباحثة

من الشكل البياني رقم (1) نلاحظ ما يلي :

- المرحلة الأولى ( 2012 - 2015 ) : هناك ارتفاع في نسبة توظيف الودائع في التسهيلات الممنوحة حيث ارتفعت نسبة التوظيف من 51% إلى 106% بنهاية عام 2015 أي وسطياً بنسبة 71% لتعكس سياسة توسعية في منح التسهيلات الائتمانية للبنك .

وهذا الارتفاع يعود إلى زيادة في التسهيلات الممنوحة التي نمت بمعدل 38.4% ، وتراجع في الودائع بنسبة 20% وذلك حتى عام 2014، بينما في عام 2015 شهدت الودائع زيادة حيث ارتفعت بنسبة 34% تقريباً، ولكن هذا الارتفاع لم يكن له أثر كبير على نسبة التوظيف بسبب زيادة التسهيلات .

- المرحلة الثانية ( 2015 - 2017 ) : نلاحظ انخفاض حاد في نسبة التسهيلات الممنوحة لتصل إلى 39.57% عام 2017 والتي تمثل اقل نسبة للبنك خلال الأعوام الستة لفترة الدراسة ، إن هذا الانخفاض كان بسبب صعوبات منح تسهيلات حيث تراجعت قيمة التسهيلات من 44.9 مليار عام 2015 إلى 32.4 مليار عام 2016 في ظل الأزمة التي تمر بها البلاد وتعثر بعض العملاء، إضافة إلى الارتفاع الملحوظ في حجم الودائع لدى البنك خلال تلك المرحلة.

كما نلاحظ فيما يتعلق بمنح التسهيلات الممنوحة استقرار نسبي خلال الفترة الممتدة ما بين عام 2012 ولغاية نهاية عام 2017 مع انخفاض طفيف بين عامي 2015 و 2016 لتعاود ارتفاعها عام 2017 لتصل إلى حوالي 50 مليار ل.س . تنوعت تلك الأنشطة التمويلية في عدة صيغ تمويلية

(مربحات - استصناع - إجارة منتهية بالتمليك ) وكانت الحصة الأكبر لصالح صيغ المربحات والتي شكلت حوالي 90 - 95 % من صيغ التمويل الممنوحة من قبل بنك سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة المدروسة<sup>1</sup> .

أما فيما يتعلق بالودائع فعلينا أن نسلط الضوء على :

• ودائع البنوك والمؤسسات المالية :

المرحلة الأولى: شهدت هذه الودائع انخفاض نسبي منذ عام 2012 ولغاية عام 2015 حيث انخفضت من 31 مليار ل.س إلى 12 مليار ل.س ويعد هذا الانخفاض أمر طبيعي نتيجة الأزمة التي تمر بها البلاد والوضع الاقتصادي السيئ المرافق لتلك الأزمة إضافة إلى ذلك فإن العقوبات الأمريكية والأوروبية التي فرضت على البنك ( من خلال القرار رقم 2012/37 الصادر عن الخزانة الأمريكية )<sup>2</sup> أدت إلى تخوف البنوك المراسلة من التعامل مع بنك سورية الدولي الإسلامي فعمدت اغلب البنوك المراسلة إلى سحب أرصدها من البنك مما أدى إلى الانخفاض في ودائع البنوك والمؤسسات المالية.

المرحلة الثانية : خلال عامي 2016 و 2017 ارتفعت إجمالي أرصدة البنوك والمؤسسات المالية لتصل بنهاية 2017 إلى 55 مليار ليرة سورية، هذا الارتفاع ساهم إلى حد معين في تنشيط وزيادة الأنشطة التمويلية للبنك.

• ودائع العملاء :

المرحلة الأولى: يبدو أن ثقة المودعين في بنك سورية الدولي الإسلامي لم تتزعزع كثيراً خلال فترة الأزمة التي تمر بها البلاد منذ ربيع عام 2011 ، فودائع العملاء شهدت استقراراً خلال الفترة المدروسة حيث بلغت عام 2012 حوالي 13 مليار ل.س.

المرحلة الثانية: وبنهاية عام 2017 وصلت لحد 68 مليار ل.س مع انخفاض نسبي بين عامي 2014 و 2015 .

<sup>1</sup> حسب تحليل نسبة تركيز التسهيلات حسب نوع الأنشطة التمويلية كما تمت دراستها لاحقاً في المحور الأول / تحليل مؤشرات التركيز  
<sup>2</sup> ملحق رقم



## 2.1.1 - تحليل نسبة التسهيلات المباشرة الممنوحة / إجمالي الأصول:

تساعد هذه النسبة في الحكم على إدارة الأصول كون التسهيلات الممنوحة تشكل النسبة الأكبر من استخدامات البنك للموارد ومصادر الأموال لديه ، كما تعتبر هذه النسبة مؤشر حول مدى ربحية البنك .

الجدول رقم (2) يوضح الإحصاءات الوصفية لكل من التسهيلات الائتمانية وإجمالي الأصول ونسبة التوظيف :

جدول 2: الإحصاءات الوصفية لنسبة التسهيلات ومكوناتها

STDEV	AVERAGE	MAX	MIN	
12,486,227,992.29	32,049,061,356.50	49,315,700,740.00	19,489,312,155.00	التسهيلات المباشرة الممنوحة
81,254,814,867.52	148,755,202,845.50	289,075,626,334.00	87,559,022,160.00	إجمالي الأصول
6.74	23.37	34.19	16.09	نسبة التسهيلات المباشرة الممنوحة / إجمالي الأصول

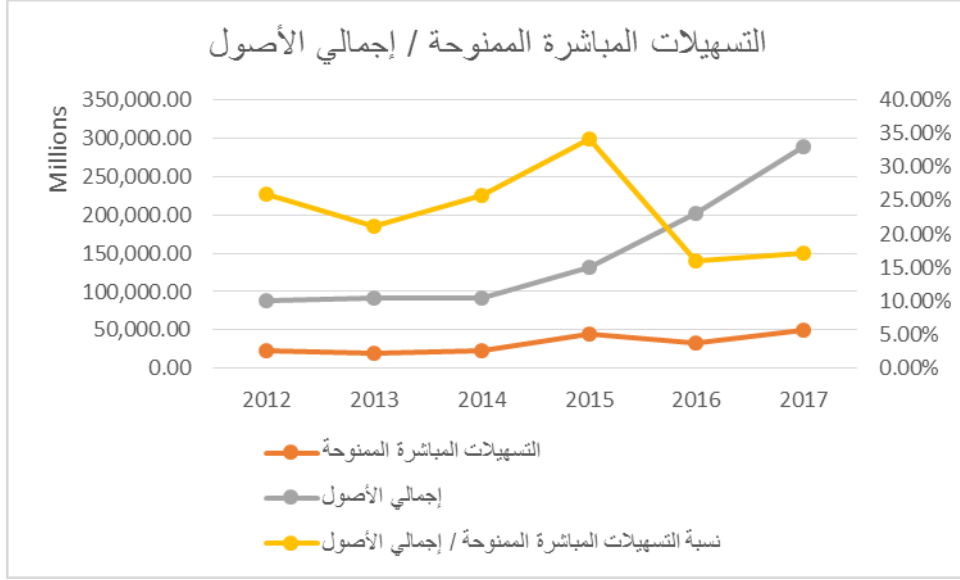
المصدر : من إعداد الباحثة بناءً على الإفصاحات السنوية للمصرف

من الجدول رقم ( 2 ) نلاحظ ما يلي :

- بلغت أدنى قيمة لإجمالي الموجودات (87.6) مليار ل.س وذلك في عام 2012 وأعلى قيمة (289) مليار ل.س في عام 2017 ، وذلك بمتوسط حسابي قدره (148.8) مليار ل.س ، وقد شهدت إجمالي الأصول تقلب كبير خلال الفترة المدروسة وهذا ما تشير إليه قيمة الانحراف المعياري البالغة (81) مليار ل.س .
- حقق المصرف أعلى نسبة في محفظة التسهيلات الائتمانية لإجمالي الأصول عام 2015 بنسبة (34.19%) ، وأدنى نسبة توظيف كانت عام 2016 بنسبة ( 16.09 % ) ، بمتوسط حسابي قدره (23.37%) ، هذا وقد شهدت النسبة تقلبات طفيفة خلال فترة الدراسة انعكست في قيمة الانحراف المعياري البالغة (6.74%).

ولدراسة تطور مؤشر التوظيف ( نسبة التسهيلات المباشرة / إجمالي الأصول ) بشكل مفصل فقد تم تحليل مكونات هذه النسبة<sup>1</sup> :

الشكل البياني رقم (2) تطور نسبة توظيف الأصول في التسهيلات الائتمانية



المصدر : من إعداد الباحثة

من الشكل البياني رقم (2) نلاحظ ما يلي :

- المرحلة الأولى : ( 2012 - 2015 ) : انخفضت هذه النسبة بشكل طفيف بين عامي 2012 - 2013 بتغير من 26% إلى 21% وذلك بسبب الارتفاع الحاصل في إجمالي الأصول نتيجة لارتفاع ودائع العملاء لدى البنك حيث ازدادت الأصول بنسبة 5.17% ، لتعاود نسبة التسهيلات الممنوحة إلى إجمالي الأصول الارتفاع مروراً بـ 25% عام 2014 وصولاً إلى 34% عام 2015 والتي تمثل أعلى نسبة خلال الفترة المدروسة.
- المرحلة الثانية ( 2015 - 2016 ) : انخفاض حاد وملحوظ خلال هذه المرحلة حيث وصلت نسبة التسهيلات الممنوحة إلى إجمالي الأصول إلى أدنى مستوياتها بواقع 16% ، وذلك بسبب سياسة البنك الانكماشية في منح التسهيلات الائتمانية خلال هذه المرحلة، حيث انخفضت التسهيلات من 44.9 مليار إلى 32.4 مليار، بالمقابل استمرت إجمالي الأصول بالتزايد .

<sup>1</sup> للاطلاع على البيانات التفصيلية انظر الملحق رقم (2)

- المرحلة الثالثة (2016 - 2017): تحسن طفيف في هذه النسبة حيث ارتفعت إلى 17% عام 2017 مقارنة ب 16% عام 2016 .

ويظهر من الرسم البياني بأن إجمالي موجودات البنك كانت في ارتفاع دائم حيث ارتفعت من 87 مليار ل.س. مروراً بـ 131 مليار ووصولاً إلى 289 مليار ل.س. كان لهذا الارتفاع أسباب عديدة أهمها:

- ارتفاع في ودائع العملاء بواقع 13 مليار ل.س عام 2012 مروراً بـ 30 مليار ل.س وانتهاءً بـ 68 مليار ل.س 2017 .
- ارتفاع ودائع البنوك والمؤسسات المالية من 31 مليار ل.س عام 2012 إلى 55 مليار ل.س عام 2017.
- زيادة رأس مال البنك المدفوع عام 2017 ليصل إلى 9.5 مليار ل.س مقارنة بـ 8.4 مليار ل.س خلال الأعوام 2012 ولغاية 2016.
- زيادة الاحتياطيات المحتجزة لتدعيم رأس المال وزيادة الثقة لدى المستثمرين.
- قيام البنك باحتجاز أرباح مدورة .
- زيادة التأمينات النقدية الناتجة عن بنود خارج الميزانية (الاعتمادات المستندية - والكفالات المصرفية - القبولات ) والتي ارتفعت بشكل ملحوظ وخاصة بين عامي 2014 - 2015 وبنسبة تتجاوز 100%.

مما سبق يتبين لنا بان البنك حاول وبكافة السبل الحفاظ على استقرار في التسهيلات الممنوحة والسعي جاهدا للحفاظ على قاعدة عملاء كبيرة وتعزيز ثقة هذه الفئة بالبنك لما في ذلك من استقرار في أداء البنك وتوفير سيولة وأموال قابلة للاستثمار تعود على البنك بأرباح قد يكون هو في أمس الحاجة إليها في ظل صعوبات تحيط بالبنك داخل سورية وخارجها وخاصة بالنسبة للعقوبات المفروضة على البنك منذ منتصف عام 2012.

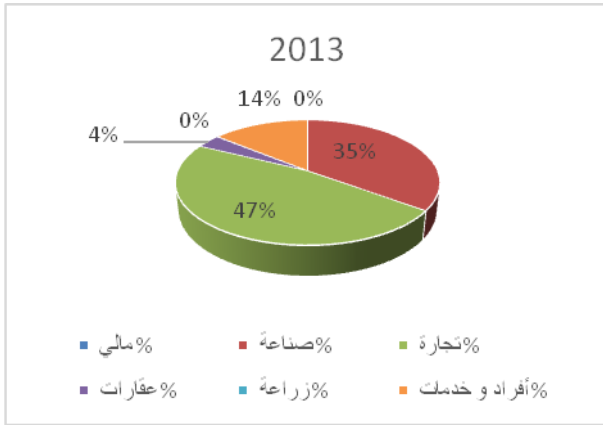
## 2.1 - مؤشرات التركيز:

### 1.2.1 - تحليل نسبة تركيز التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية:

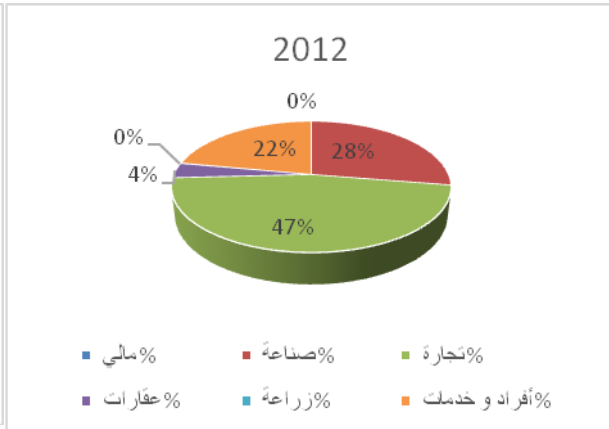
تفيد دراسة تركيز التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية في دراسة مخاطر وسياسة البنك في تركيز التمويلات في مجال واحد أو في عدة مجالات مما يؤثر على تنوع أرباح البنك. وفيما يلي الأشكال البيانية التوضيحية بهذا الخصوص<sup>1</sup>:

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية

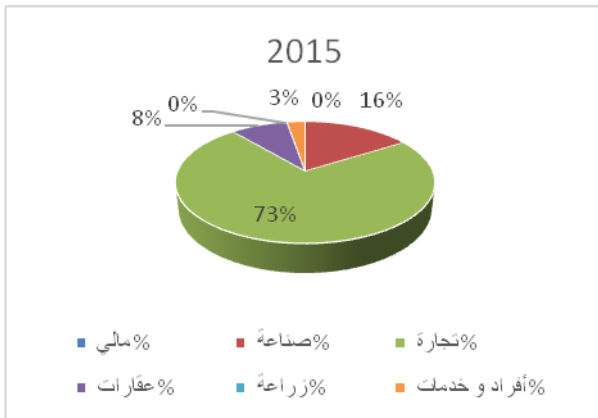
الشكل البياني رقم (4)



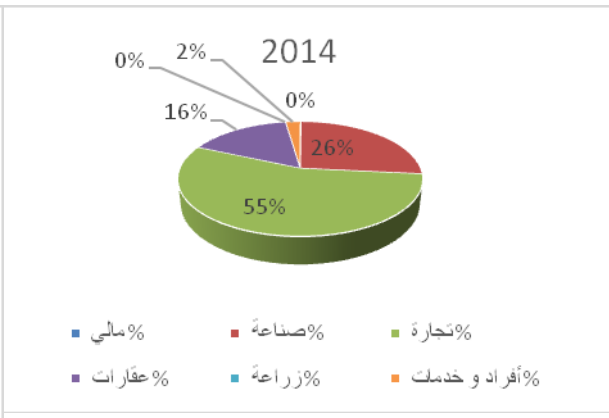
الشكل البياني رقم (3)



الشكل البياني رقم (6)

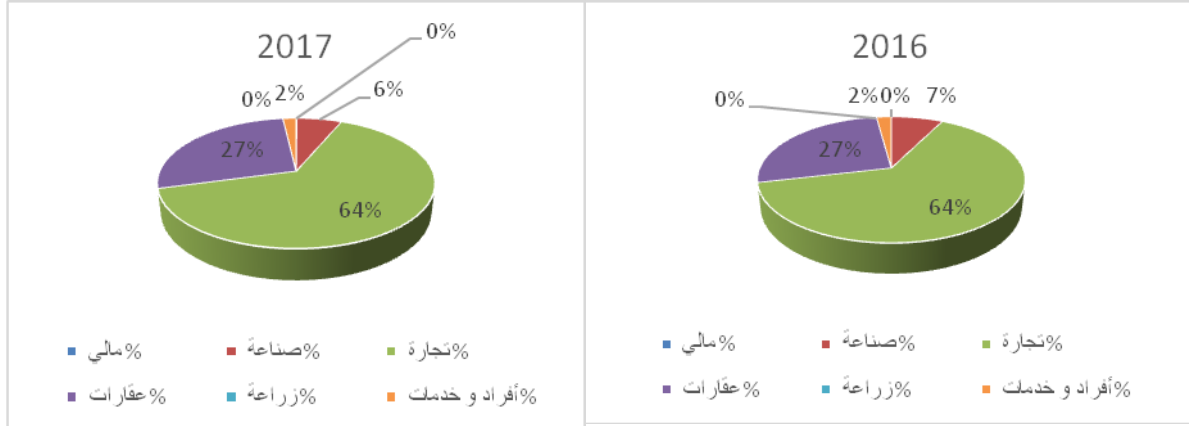


الشكل البياني رقم (5)



<sup>1</sup> للاطلاع على البيانات التفصيلية انظر الملحق رقم (3)

الشكل البياني رقم (7)



الشكل البياني رقم (8)

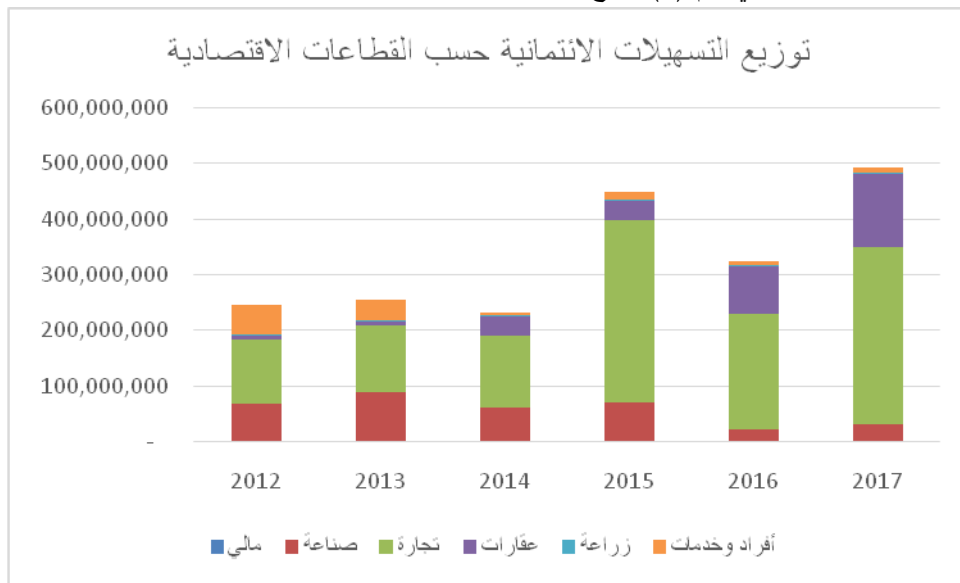
المصدر : من إعداد الباحثة

تنوعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من بنك سورية الدولي الإسلامي خلال الأعوام من 2012 ولغاية 2017 ما بين قطاعات التجارة -الصناعة - أفراد وخدمات - زراعة - عقارات - القطاع المالي، وبشكل عام وبملاحظة الأشكال البيانية رقم ( 3 - 4 - 5 - 6 - 7 - 8 ) أعلاه يتبين ما يلي:

- شكلت النشاطات التمويلية للبنك في مجال التجارة النسبة الأكبر من إجمالي التسهيلات الممنوحة حيث تراوحت نسبتها بين 47% في عام 2012 و 73% عام 2015، وان هذا التوجه أمر منطقي في ظل الأزمة التي تمر بها البلاد حيث أن النشاطات التجارية غالباً ما تكون قصيرة الأجل وتغطي بضائع وسلع.
- احتلت الأنشطة التمويلية في مجال الصناعة المرتبة الثانية من إجمالي التسهيلات الممنوحة خلال الأعوام من 2012 ولغاية 2015 ، لتتحول للمركز الثالث في عامي 2016 و 2017 وذلك لحساب قطاع العقارات .
- فيما يخص قطاع العقارات فقد مر بثلاث مراحل رئيسية خلال الفترة المدروسة ، شكل فيها في المرحلة الأولى خلال عامي 2012 و 2013 نسبة ضئيلة من إجمالي التسهيلات الممنوحة بواقع 4% لكل عام وذلك بسبب ابتعاد البنك عن منح تسهيلات عقارية نظراً لتضرر الكثير من المناطق في البلاد وحصر التسهيلات في النشاطات الأخرى ، في المرحلة الثانية عامي 2014 و 2015 ارتفعت نسبة التسهيلات الممنوحة على شكل تسهيلات عقارية ارتفاعاً ملحوظاً حيث تضاعفت النسبة في عام 2014 لتصل إلى 8% ثم تضاعفت مرة أخرى عام 2015 لتصل إلى

16% من إجمالي التسهيلات الممنوحة ، ويفسر هذا الأمر بتحسّن الوضع الاقتصادي والعقاري في سورية والبدء بإقبال البنك على منح تسهيلات عقارية ضمن شروط معينة . أما خلال عامي 2016 و 2017 شكلت التسهيلات العقارية ما نسبته 27% من إجمالي التسهيلات الممنوحة حيث اهتم البنك بمنح تسهيلات عقارية بشروط أسهل بالنسبة للعملاء بالإضافة إلى الانخراط بمشاريع الاستثمار العقاري في سورية وإيلاء محور إعادة الإعمار أهمية كبيرة لوحظت في النسب الموجودة ضمن الأشكال البيانية أعلاه.

الشكل البياني رقم (9) توزيع التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية

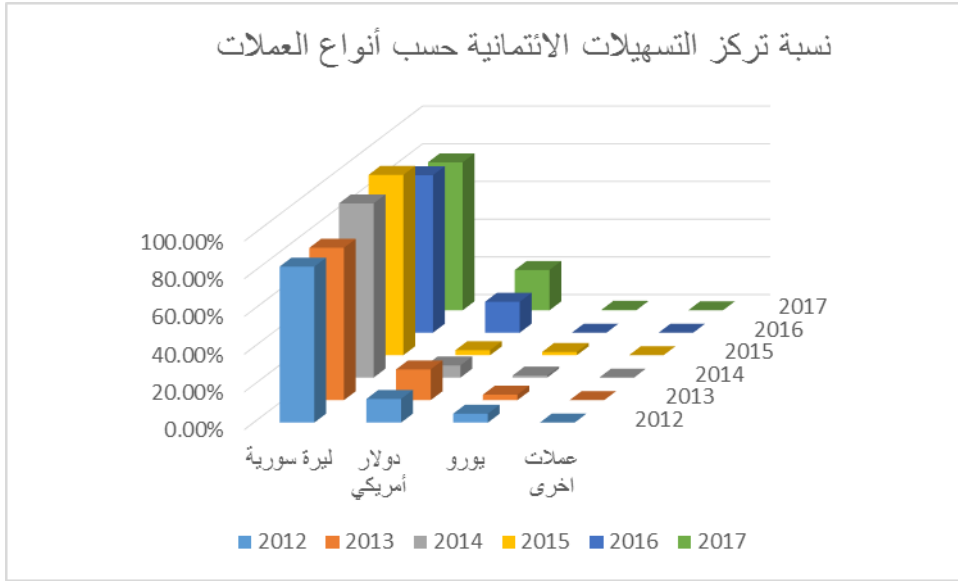


المصدر : من إعداد الباحثة

### 2.2.1 - تحليل نسبة تركيز التسهيلات الائتمانية حسب أنواع العملات:

إن دراسة نسب تركيز التسهيلات الائتمانية الممنوحة من بنك سورية الدولي الإسلامي وفق للعملات ، يساهم في معرفة ساسة البنك في تنوع التسهيلات الممنوحة تبعاً للعملة إضافة إلى تأثير سعر الصرف فيما يتعلق بالتسهيلات الممنوحة بالليرات السورية .

الشكل البياني رقم (10) توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أنواع العملات<sup>1</sup>



المصدر : من إعداد الباحثة

بالنظر إلى الشكل البياني أعلاه ، نلاحظ ما يلي :

- ان اغلب التسهيلات الممنوحة للعملاء هي بالليرات السورية وكانت مستقرة نسبيا خلال الفترة المدروسة وكانت سنة 2015 هي السنة القياسية بواقع 42 مليار ليرة سورية<sup>2</sup>.
- التسهيلات الممنوحة بالدولار الأمريكي شكلت المرتبة الثانية للتسهيلات الممنوحة وفقا لتصنيف العملات وبلغت خلال عام 2017 ما يعادل مبلغ 10.5 مليار ليرة مقارنة ما يعادل مبلغ 5.3 مليار ليرة سورية لعام 2016.
- أما التسهيلات الممنوحة بعملة اليورو خلال الفترة المدروسة شهدت انخفاضا بشكل تدريجي وذلك من ما يعادل مبلغ 1.7 مليار يورو ليرة سورية عام 2012 إلى ما يعادل 259 مليون ليرة سورية عام 2014 وأخيراً إلى ما يعادل 109 مليون ليرة سورية عام 2017.

<sup>1</sup> للاطلاع على البيانات التفصيلية انظر الملحق رقم ( 4 )

<sup>2</sup> تم احتساب حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالليرات السورية من خلال طرح للتسهيلات الممنوحة بالعملات الاجنبية من اجمالي التسهيلات الممنوحة للمصرف (علماً أن البنك لم يفصح عنها في إفصاحاته الرسمية ) .

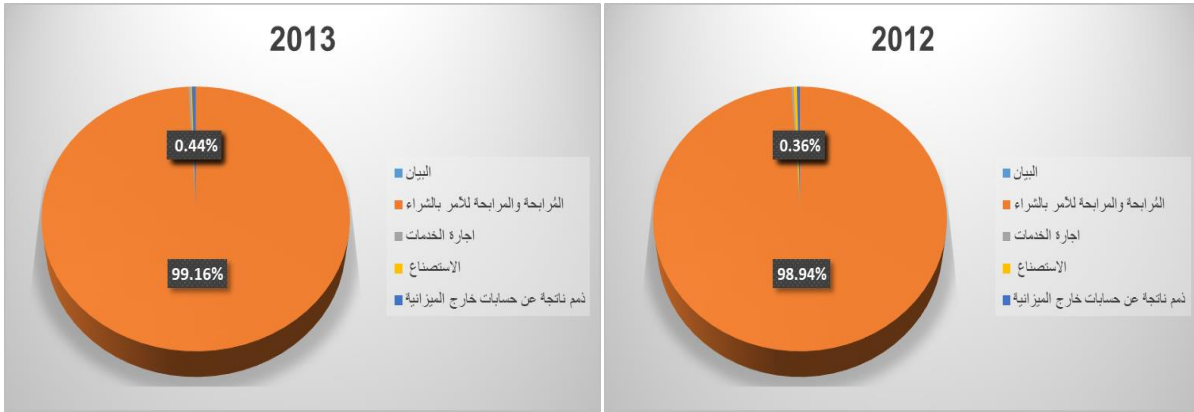
### 3.2.1 - تحليل نسبة تركيز التسهيلات الائتمانية حسب نوع الأنشطة التمويلية:

في الأشكال رقم ( 11 - 12 - 13 - 14 - 15 - 16 ) أدناه إن التسهيلات الممنوحة من بنك سورية الدولي الإسلامي كانت وفق صيغة المراجحات حيث شكلت ما نسبته 99% من إجمالي التمويلات الممنوحة فيما كانت باقي التمويلات على شكل استصناع أو إجازة خدمات أو تسهيلات ناتجة عن بنود خارج الميزانية.

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع الأنشطة التمويلية<sup>1</sup>

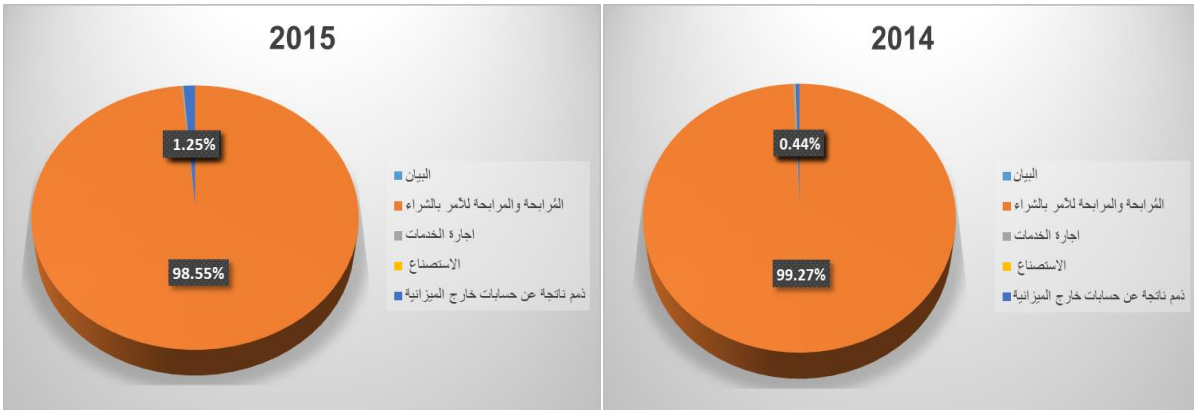
الشكل البياني رقم (12)

الشكل البياني رقم (11)



الشكل البياني رقم (14)

الشكل البياني رقم (13)

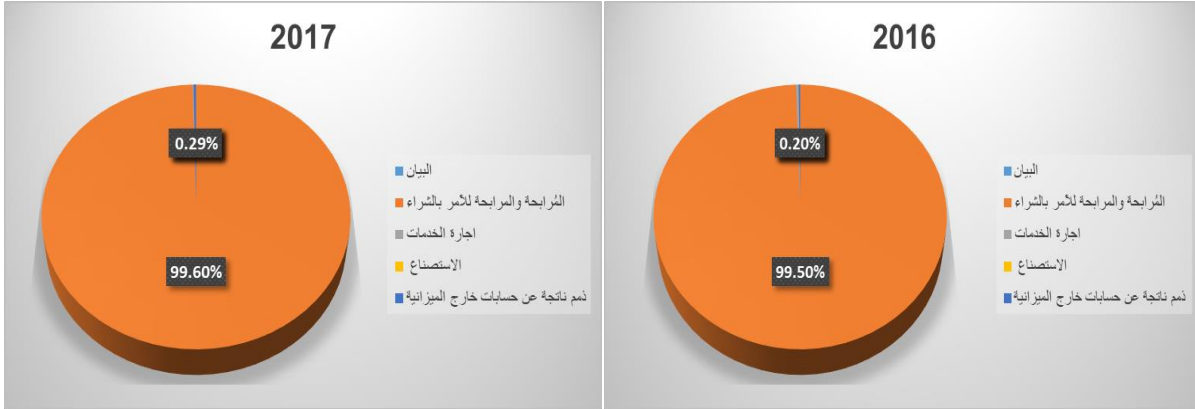


الشكل البياني رقم (16)

الشكل البياني رقم (15)

<sup>1</sup> للاطلاع على البيانات التفصيلية انظر الملحق رقم (5)





المصدر : من إعداد الباحثة

### مما سبق يمكن ملاحظة ما يلي:

- أغلب التمويلات الممنوحة من قبل البنك كانت لأغراض التجارة أولاً والصناعة ثانياً فيما يخص التمويلات الممنوحة على صعيد القطاعات.
- أغلب التمويلات الممنوحة على صعيد العملات كانت بالليرات السورية ، وكان لأثر تقلب سعر الصرف الدور الكبير على التمويلات الممنوحة بالعملات الأجنبية.
- سياسة البنك في منح التمويلات كانت متركزة بشكل واضح وكبير في صيغة المرابحات وهذا الأمر يبين عدم تنوع صيغ التمويل الممنوحة من قبل البنك.

## المحور الثاني: تحليل جودة المحفظة الائتمانية:

### 1.2 - تحليل نسبة التسهيلات غير العاملة:

تقاس هذه النسبة كالتالي :

نسبة التسهيلات غير العاملة = إجمالي التسهيلات غير العاملة / إجمالي التسهيلات الممنوحة

تم الحصول على قيم إجمالي التسهيلات غير العاملة من خلال الرجوع إلى البيانات المصرح عنها في التقارير السنوية الصادرة عن البنك خلال الفترة المدروسة .

الجدول رقم (4) يوضح الإحصاءات الوصفية لكل من إجمالي التسهيلات غير العاملة وإجمالي التسهيلات الممنوحة ونسبة التسهيلات غير العاملة كما يلي<sup>1</sup>:

جدول (4) الإحصاءات الوصفية لنسبة التسهيلات غير العاملة

STDEV	AVERAGE	MAX	MIN	
4,576,866,811.15	14,499,821,211.00	19,119,473,458.00	5,926,349,784.00	إجمالي التسهيلات غير العاملة
12,486,227,992.29	32,049,061,356.50	49,315,700,740.00	19,489,312,155.00	إجمالي التسهيلات الممنوحة
19.83	48.79	72.04	26.01	نسبة إجمالي التسهيلات غير العاملة / إجمالي التسهيلات الممنوحة

المصدر : من إعداد الباحثة بناءً على الإفصاحات السنوية للمصرف

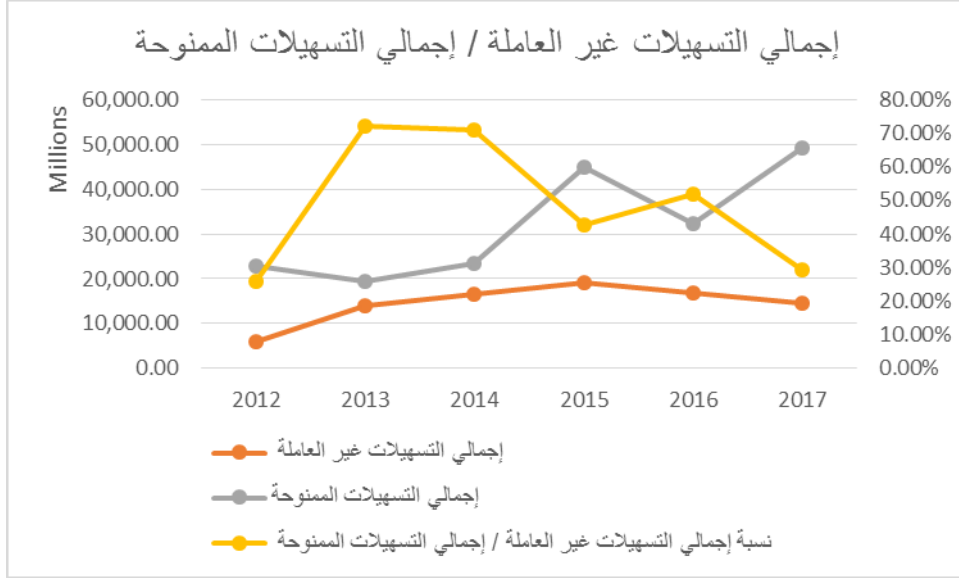
من الجدول رقم ( 4 ) نلاحظ ما يلي :

- بلغت أدنى قيمة لإجمالي التسهيلات غير العاملة (5.9) مليار ل.س وذلك في عام 2012 ، وأعلى قيمة (19) مليار ل.س في عام 2015 وذلك بمتوسط حسابي قدره (12.3) مليار ل.س وانحراف معياري (7.02) مليار ل.س .
- بلغت أعلى نسبة للتمويلات المتعثرة في بنك سورية الدولي الإسلامي عام 2015 بنسبة كبيرة جدا بلغت 72.04% وأدنى نسبة عام 2017 بواقع 26.01% ، بمتوسط حسابي قدره

<sup>1</sup> للاطلاع على البيانات التفصيلية انظر الملحق رقم (6)

(48.79%) وانحراف معياري (19.83% )، وارتفاع قيمة الانحراف المعياري تشير إلى تقلب في نسبة إجمالي التسهيلات غير العاملة .

الشكل البياني رقم (17) تطور نسبة التسهيلات غير العاملة / إجمالي التسهيلات الممنوحة



المصدر : من إعداد الباحثة

من الرسم البياني رقم (17) نلاحظ ما يلي :

- المرحلة الأولى (2012-2014): ارتفعت نسبة التسهيلات الممنوحة غير العاملة عام 2013 بشكل ملحوظ لتصل إلى نسبة 72% من إجمالي التسهيلات الممنوحة والتي تمثل أعلى مستوى لتلك النسبة خلال فترة الدراسة مقارنة بالنسبة ذاتها لعام 2012 حيث كانت 26%.

أما بنهاية عام 2014 وصلت إجمالي التسهيلات غير العاملة إلى 16 مليار ل.س ونسبة التسهيلات غير العاملة لنفس العام 70% ، إن هذه الفترة اتسمت بالارتفاع في التسهيلات غير العاملة وكان لهذا الارتفاع عدة أسباب أهمها:

- الأزمة التي تمر بها البلاد والتي تؤثر بشكل مباشر على قدرة العملاء على سداد التسهيلات وخاصة تلك الممنوحة للعملاء التي تقع استثماراتهم في مناطق ساخنة.
- معدل نمو التسهيلات الائتمانية غير العاملة أكبر من معدل نمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة مما أثر على ارتفاع النسبة بشكل ملحوظ ، حيث أن العقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية

أثرت بشكل مباشر على مصادر الأموال من ودائع المؤسسات المالية الأمر الذي خفض من قدرة البنك على منح التسهيلات الائتمانية خوفاً من تعثرها.

- المرحلة الثانية ( 2015-2017 ) : على عكس المرحلة السابقة ساهمت عمليات إعادة الجدولة والاهتمام أكثر لقضية التريث والدراسة الكافية لمنح التسهيلات ، ففي عام 2015 كان هنالك انخفاض ملحوظ لنسبة التمويلات غير العاملة حيث انخفضت لغاية 42% عام 2015 مقارنة ب 70% بنهاية عام 2014. بنهاية عام 2017 وصلت التسهيلات الممنوحة على شكل تسهيلات غير عاملة إلى 14 مليار ل.س وبنسبة من إجمالي التسهيلات الممنوحة 29% مقارنة ب 16 مليار ل.س وبنسبة 51% في عام 2016، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى شهدت إجمالي التسهيلات خلال هذه المرحلة تراجعاً في عام 2016 انعكس كارتفاع في النسبة وفي عام 2017 ازدادت إجمالي التسهيلات مما انعكس على شكل زيادة في النسبة .

مما سبق نستنتج بان التسهيلات غير العاملة للبنك تغيرت بشكل غير منتظم خلال السنوات الست المدروسة، كما نلاحظ تأثير كبير في محفظة البنك من الأزمة التي تمر بها سورية أدى إلى ارتفاع في التسهيلات غير العاملة ، علماً بان البنك قام بإعادة جدولة لعدد كبير من التسهيلات غير العاملة لتعزيز جودة المحفظة الائتمانية.

## 2.2- تحليل نسبة تغطية التسهيلات غير العاملة:

تقاس هذه النسبة كالتالي :

نسبة تغطية التسهيلات غير العاملة = مخصص ديون مشكوك فيها / إجمالي التسهيلات غير العاملة

تم الحصول على قيم مخصص ديون مشكوك فيها وإجمالي التسهيلات غير العاملة من خلال الرجوع إلى البيانات المصرح عنها في التقارير السنوية الصادرة عن البنك خلال الفترة المدروسة .

الجدول رقم (5) يوضح الإحصاءات الوصفية لكل من إجمالي مخصص ديون مشكوك فيها وإجمالي التمويلات غير العاملة<sup>1</sup> :

جدول (5) الإحصاءات الوصفية لنسبة تغطية مخصص ديون مشكوك فيها

STDEV	AVERAGE	MAX	MIN	
4,600,094,060.82	8,713,520,030.33	13,105,419,410.00	1,548,033,411.00	مخصص د.مشكوك فيها
4,576,866,811.15	14,499,821,211.00	19,119,473,458.00	5,926,349,784.00	إجمالي التمويلات غير العاملة
21.34	55.91	76.61	26.12	نسبة مخصص د.مشكوك فيها / إجمالي التمويلات غير العاملة

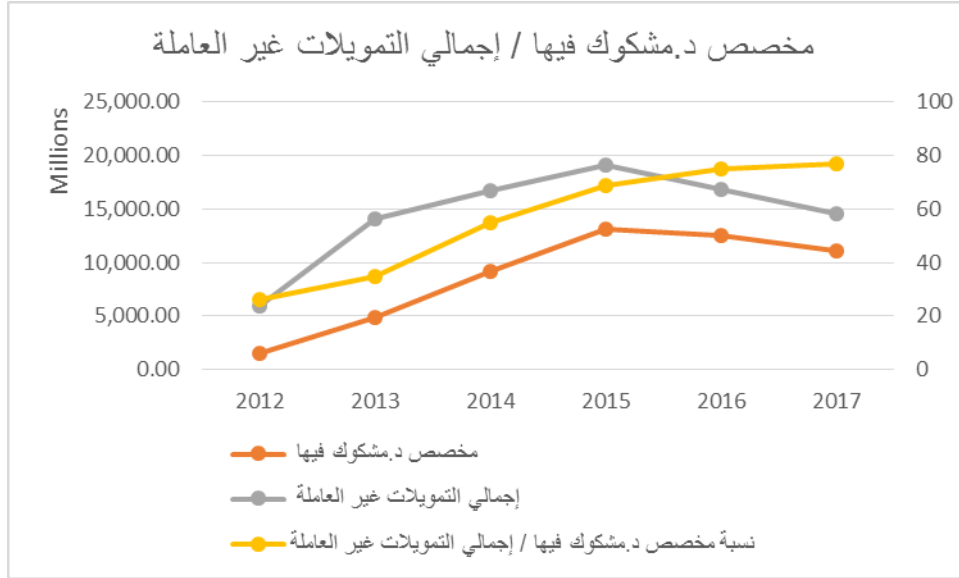
المصدر : من إعداد الباحثة بناءً على الإفصاحات السنوية للمصرف

من الجدول رقم ( 5 ) نلاحظ ما يلي :

- بلغت أدنى قيمة لإجمالي مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها (1.5) مليار ل.س وذلك في عام 2012 ، وأعلى قيمة (13) مليار ل.س في عام 2015 - وهو العام نفسه الذي شهد أعلى قيمة للتسهيلات غير العاملة - وذلك بمتوسط حسابي قدره (8.7) مليار ل.س وتذبذب في القيمة خلال الفترة انعكس بارتفاع قيمة الانحراف المعياري حيث بلغ (4.6) مليار ل.س .
- بلغت أعلى نسبة تغطية للتمويلات المتعثرة في بنك سورية الدولي الإسلامي عام 2017 بنسبة 76.61% وأدنى نسبة عام 2012 بواقع 26.12% ، بمتوسط حسابي قدره (55.91%) وانحراف معياري (21.34% ) ، وارتفاع قيمة الانحراف المعياري تشير إلى تقلب في نسبة تغطية مخصصات ديون مشكوك فيها خلال الفترة المدروسة .

الشكل البياني رقم (18) تطور نسبة نسبة التغطية مخصص الديون مشكوك فيها / إجمالي التمويلات غير العاملة

<sup>1</sup> للاطلاع على البيانات التفصيلية انظر الملحق رقم (7)



المصدر : من إعداد الباحثة

من الشكل البياني رقم ( 18 ) نلاحظ ما يلي :

- المرحلة الأولى (2012 - 2015) : إن التسهيلات غير العاملة ارتفعت في هذه الفترة من 5.9 مليار ل.س عام 2012 ومبلغ 14 مليار ل.س وبنسبة تغطية بلغت 26% لعام 2012 ، لتصل بنهاية عام 2015 إلى 19 مليار ل.س والتي تمثل ذروة قيمة التسهيلات غير العاملة خلال أعوام الدراسة الستة وكانت نسبة تغطية تلك التسهيلات غير العاملة بالمخصصات 68% في نفس العام حيث أن مخصصات التسهيلات غير العاملة تنامت مع هذا الارتفاع الحاصل في الديون غير العاملة لمحاولة تغطية هذه الزيادة في التسهيلات غير العاملة كما هو موضح في الشكل البياني.

- المرحلة الثانية (2015 - 2017) : إن التسهيلات غير العاملة خلال هذه الفترة انخفضت من 19 مليار ل.س عام 2015 إلى 16 مليار ل.س عام 2016 وبنسبة تغطية لتلك التسهيلات غير العاملة 74% ، كذلك الأمر شهد عام 2017 استمرار لهذا النسق من حيث ارتفاع نسبة التغطية 76% حيث كانت إجمالي التسهيلات غير العاملة 14 مليار ل.س عام 2017 وإجمالي مخصصات الديون المشكوك فيها 11 مليار ل.س.

مما سبق نستنتج بأن سياسة البنك بخصوص التسهيلات غير العاملة كانت شبه واضحة للحد من استمرار ارتفاعها من خلال إعادة جدولة الديون من جهة وزيادة تغطية التسهيلات غير العاملة بالمخصصات المحجوزة من جهة أخرى.

### 3.2 - تحليل نسبة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية:

تقاس هذه النسبة كالتالي :

نسبة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية = مخصص ديون مشكوك فيها / إجمالي التسهيلات  
الجدول رقم (6) يوضح الإحصاءات الوصفية لكل من إجمالي مخصص الديون المشكوك فيها وإجمالي التمويلات الممنوحة<sup>1</sup>:

جدول (6) الإحصاءات الوصفية لنسبة مخصص د.مشكوك فيها / إجمالي التمويلات

STDEV	AVERAGE	MAX	MIN	
4,600,094,060.82	8,713,520,030.33	13,105,419,410.00	1,548,033,411.00	مخصص ديون مشكوك فيها
12,486,227,992.29	32,049,061,356.50	49,315,700,740.00	19,489,312,155.00	إجمالي التمويلات
11.94	26.84	38.84	6.80	نسبة مخصص د.مشكوك فيها / إجمالي التمويلات الممنوحة

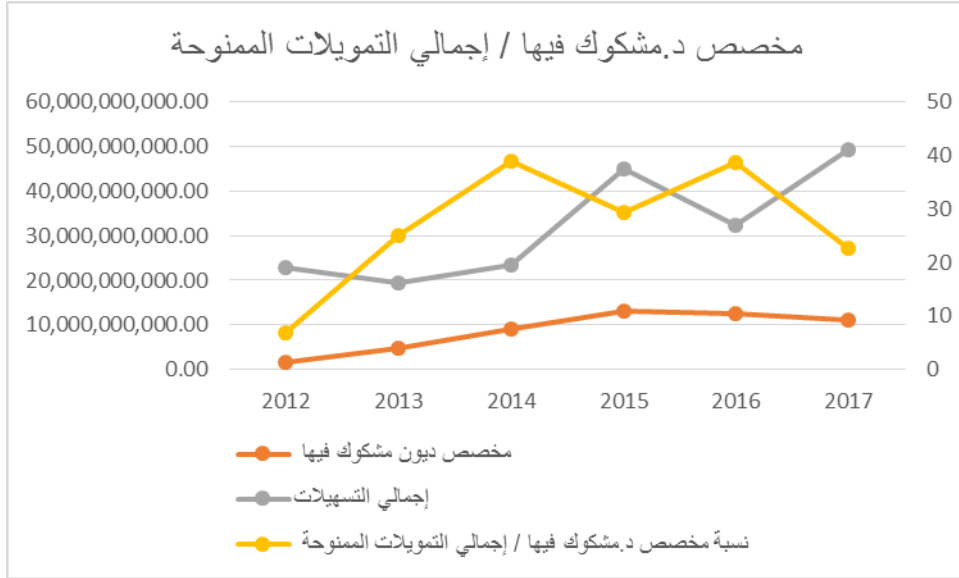
المصدر : من إعداد الباحثة بناءً على الإفصاحات السنوية للمصرف

من الجدول رقم ( 6 ) نلاحظ ما يلي :

- بلغت نسبة مخصصات ديون مشكوك فيها إلى إجمالي المحفظة التمويلية في بنك سورية الدولي الإسلامي عام 2014 أعلى نسبة لها بنسبة كبيرة بواقع 38.84% ، وأدنى نسبة عام 2012 بواقع 6.80% ، بمتوسط حسابي قدره ما نسبته (26.84%) وانحراف معياري بلغ (11.94% )، وارتفاع قيمة الانحراف المعياري تشير إلى تقلب في نسبة مخصصات ديون مشكوك فيها .

الشكل البياني رقم (19) تطور نسبة مخصص الديون مشكوك فيها / إجمالي التمويلات الممنوحة

<sup>1</sup> للاطلاع على البيانات التفصيلية انظر الملحق رقم (8)



كما تم الإشارة سابقاً ومن الشكل البياني رقم ( 19 ) نلاحظ أن التسهيلات الممنوحة من بنك سورية الدولي الإسلامي كانت متغيرة صعوداً بين 2012 - 2015 من 22 مليار ل.س عام 2012 إلى حوالي 45 مليار عام 2015 سواء بصيغ المراجحات أو الاستصناع أو الإجارة ، وتغيرت هبوطاً بين عامي 2015 - 2016 لتصل إلى 32 مليار ل.س. في حين وصلت إلى أعلى قيمة للتسهيلات الممنوحة بنهاية 2017 بقيمة 49 مليار ل.س.

إن أعلى نسبة لتغطية التسهيلات غير العاملة بالمخصصات كانت في عام 2014 وبنسبة 38.84% نتيجة نمو المخصصات بنسبة أعلى من نسبة نمو التسهيلات لتلك الفترة، حيث بلغ متوسط معدل نمو المخصصات 462.9% بينما متوسط معدل نمو التسهيلات 40.7% خلال الفترة المدروسة .

### المحور الثالث: تحليل مؤشرات العائد على الاستثمار ومؤشرات الربحية :

#### 1.3- تحليل معدل العائد على الأصول ROA :

$$ROA = \text{صافي الدخل} / \text{إجمالي الأصول}$$

عند حساب صافي الدخل في مؤشرات العائد تم استبعاد بند " أرباح غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي " في قائمة الدخل بهدف الوصول إلى نتائج تعكس الأداء الفعلي للبنك خلال الفترة المدروسة .



الجدول رقم (11) يوضح الإحصاءات الوصفية لمؤشر العائد على الأصول<sup>1</sup> :

جدول (11) الإحصاءات الوصفية لمؤشر العائد على الأصول

STDEV	AVERAGE	MAX	MIN	
2,271,960,130.23	445,800,969.17	4,105,906,945.00	-1,934,510,969.00	صافي الدخل
81,254,814,867.52	148,755,202,845.50	289,075,626,334.00	87,559,022,160.00	إجمالي الأصول
1.62	-0.16	2.04	-2.12	ROA

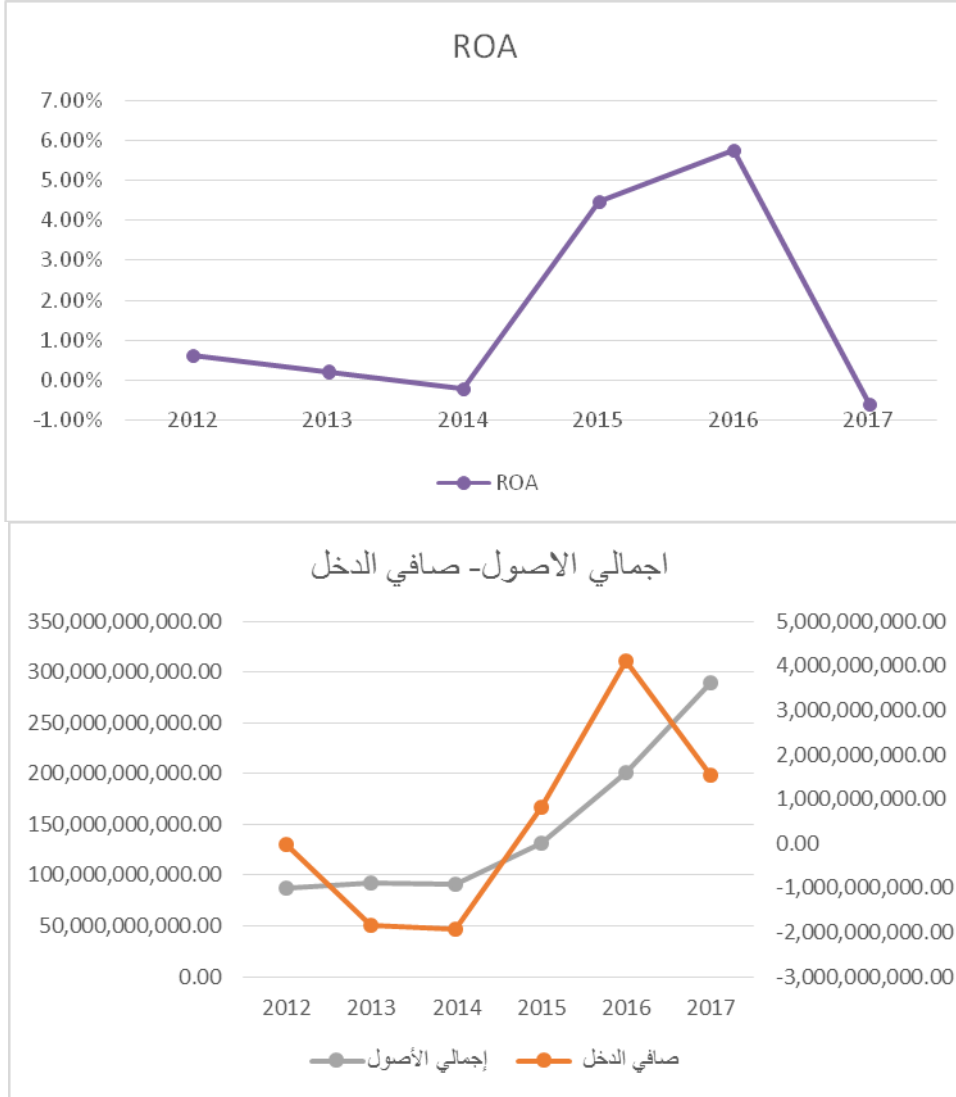
المصدر : من إعداد الباحثة بناءً على الإفصاحات السنوية للمصرف

من الجدول رقم ( 11 ) نلاحظ ما يلي :

- بلغ أدنى قيمة لصافي الدخل خسارة قدرها (1.9) مليار ل.س وذلك في عام 2014 ، وأعلى قيمة بريح صافي بلغت (4.1) مليار ل.س في عام 2016 وذلك بمتوسط حسابي قدره (445) مليون ل.س وانحراف معياري (2.2) مليار ل.س ، هذا وتشير قيمة الانحراف المعياري إلى تشتت كبير في قيمة صافي الدخل ومخاطرة مرتفعة .
- بلغت أدنى قيمة لإجمالي الأصول (87.6) مليار ل.س وذلك في عام 2012 وأعلى قيمة (289) مليار ل.س في عام 2017 ، وذلك بمتوسط حسابي قدره (148.8) مليار ل.س وانحراف معياري (81) مليار ل.س، وارتفاع قيمة الانحراف المعياري تشير إلى تقلب في قيم إجمالي الأصول كما تم الذكر سابقاً خلال الفترة المدروسة.
- بلغت أعلى نسبة لمؤشر العائد على الأصول لبنك سورية الدولي الإسلامي عام 2016 بنسبة بلغت 2.04% وأدنى نسبة عام 2014 بواقع خسارة بنسبة ( 2.12% )، بمتوسط حسابي نسبته (0.16%) وانحراف معياري 1.62% وهذا يشير إلى تقلب كبير في النسبة خلال الفترة المدروسة .

<sup>1</sup> للاطلاع على البيانات التفصيلية انظر الملحق رقم (13)

الشكلين البيانيين رقم (24) تطور نسبة معدل العائد على الأصول



المصدر : من إعداد الباحثة

من الشكلين البيانيين رقم ( 24 ) نلاحظ أن أدنى قيمة للعائد على إجمالي الأصول كانت في عام 2014 بواقع خسارة بنسبة 2.1% حيث جاء بنتيجة انخفاض العائد نتيجة تراجع كبير في صافي الدخل الذي وصل إلى 1.9 مليار ليرة وترافق ذلك مع انخفاض ولكن بشكل أقل في إجمالي الأصول من 92 مليار ليرة سورية عام 2013 إلى 91 مليار ليرة سورية عام 2015 ، لكن في عام 2016 حقق البنك أعلى نسبة عائد على الأصول بنسبة 2% بواقع 4 مليار ليرة سورية، حيث تميزت الفترة 2015- 2016 بزيادة متسارعة في صافي الدخل ناتجة عن تحسن في جودة بعض التسهيلات الممنوحة مما انعكس إيجاباً على قائمة الدخل في العام 2016 من خلال استرداد بعض المخصصات

لهذه التسهيلات ، حيث انخفضت قيمة التسهيلات غير العاملة التي بلغت 19 مليار عام 2015 لتصبح بمبلغ 16.77 مليار في عام 2016 مما ساهم في ارتفاع جودة المحفظة الائتمانية . أما خلال عام 2017 بلغت نسبة العائد على الأصول 0.5% وكان لارتفاع إجمالي الأصول بنسبة 45% بين عامي 2016 و 2017 عامل هام في انخفاض نسبة العائد على الأصول كما أن الأرباح انخفضت إلى 1.5 مليار ل.س لعام 2017.

### 2.3 - تحليل معدل العائد على حقوق الملكية ROE:

$$ROE = \text{صافي الدخل} / \text{إجمالي حقوق الملكية}$$

الجدول رقم (21) يوضح الإحصاءات الوصفية لمؤشر العائد على حقوق الملكية<sup>1</sup>:

جدول (12) الإحصاءات الوصفية لمؤشر العائد على حقوق الملكية

STDEV	AVERAGE	MAX	MIN	
2,271,960,130.23	445,800,969.17	4,105,906,945.00	-1,934,510,969.00	صافي الدخل
4,116,679,680.79	8,957,309,160.33	14,803,440,938.00	4,812,013,013.00	حقوق الملكية
26.97	-1.88	31.28	-40.20	ROE

المصدر : من إعداد الباحثة بناءً على الإفصاحات السنوية للمصرف

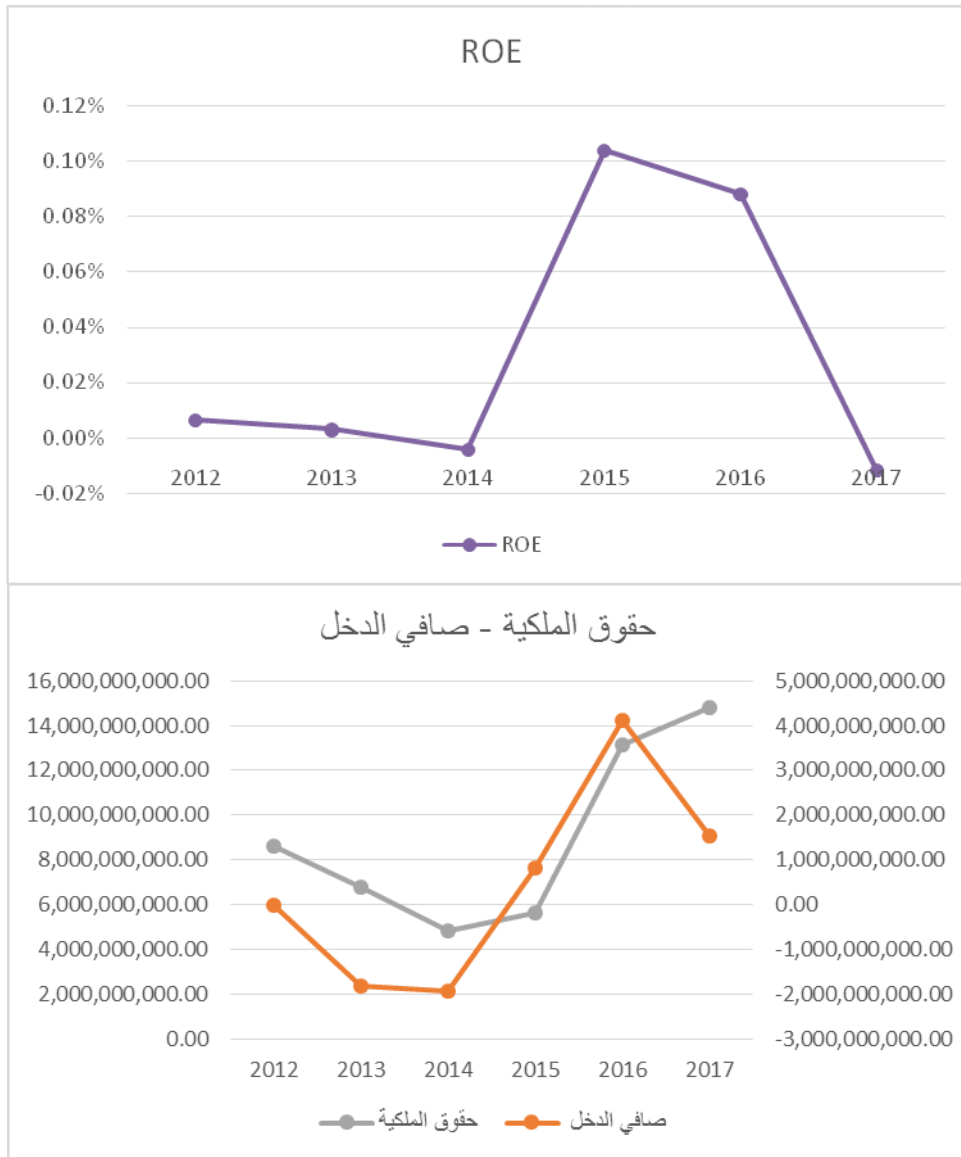
من الجدول رقم ( 12 ) نلاحظ ما يلي :

- بلغت أدنى قيمة بالنسبة لإجمالي حقوق الملكية (4.8) مليار ل.س وذلك في عام 2012 وأعلى قيمة (14.8) مليار ل.س في عام 2017 ، وذلك بمتوسط حسابي قدره (8.9) مليار ل.س وانحراف معياري (4.1) مليار ل.س.
- بلغت أعلى نسبة لمؤشر العائد على حقوق الملكية لبنك سورية الدولي الإسلامي عام 2016 بنسبة 31.28% وأدنى نسبة عام 2014 بواقع خسارة بنسبة 40.20% ، بمتوسط حسابي

<sup>1</sup> للاطلاع على البيانات التفصيلية انظر الملحق رقم (14)

نسبته (1.88%) وانحراف معياري نسبته 26.97% ، وارتفاع نسبة الانحراف المعياري تشير إلى تقلب في قيم مؤشر العائد على حقوق الملكية خلال الفترة المدروسة .

الشكلين البيانيين رقم (25) تطور نسبة معدل العائد حقوق الملكية ROE



المصدر : من إعداد الباحثة

من الشكلين البيانيين رقم ( 25 ) يتبين ما يلي :

- إن البنك قد حقق خسارة لمدة ثلاث سنوات متتالية ما بين 2012 إلى 2014.
- أدنى مستوى للعائد على حقوق الملكية كان عام 2014 بنسبة خسارة 40%.

- حقق البنك أرباح لمدة سنوات متتالية أيضا ما بعد عام 2014.
- أعلى نسبة للعائد على حقوق الملكية كان عام 2016 بنسبة 31% ، وكان لارتفاع الأرباح المحققة هذا العام الأثر الكبير على هذا الارتفاع رغم الارتفاع الملحوظ في حقوق الملكية التي ارتفعت إلى 13 مليار ل.س عام 2016 مقارنة بـ 5.6 مليار ليرة سورية لعام 2015 أي بنسبة نمو حوالي 131%.

### 3.3 - تحليل معدل العائد على رأس المال:

تقاس هذه النسبة كالتالي :

نسبة معدل العائد على رأس المال = صافي الدخل / رأس المال

الجدول رقم (13) يوضح أكبر وأدنى قيمة العائد و رأس المال ، بالإضافة إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل منها<sup>1</sup> :

جدول (13) الإحصاءات الوصفية لمؤشر معدل العائد على رأس المال

STDEV	AVERAGE	MAX	MIN	
2,271,960,130.23	445,800,969.17	4,105,906,945.00	-1,934,510,969.00	صافي الدخل
978,539,141.43	9,146,342,814.00	10,845,008,206.00	8,499,405,700.00	رأس المال + الاحتياطيات
24.29	3.47	41.80	-22.76	نسبة معدل العائد على رأس المال

المصدر : من إعداد الباحثة بناءً على الإفصاحات السنوية للمصرف

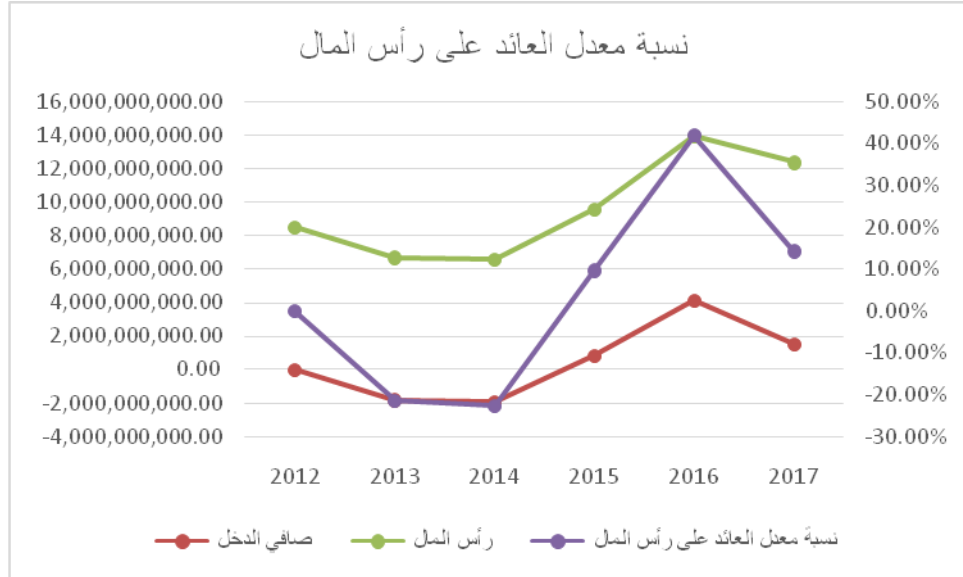
من الجدول رقم (13) نلاحظ ما يلي :

- بلغت أدنى قيمة لرأس المال مع الاحتياطيات (8.5) مليار ل.س وذلك في الأعوام من 2012 ولغاية 2014 وأعلى قيمة (10.8) مليار ل.س في عام 2017 ، وذلك بمتوسط حسابي قدره (9.1) مليار ل.س وانحراف معياري (1) مليار ل.س.
- بلغت أعلى نسبة لمؤشر العائد على رأس المال لبنك سورية الدولي الإسلامي عام 2016 بنسبة 41.80% وأدنى نسبة عام 2014 بواقع خسارة بنسبة 22.76% ، بمتوسط حسابي

<sup>1</sup> للاطلاع على البيانات التفصيلية انظر الملحق رقم (15)

نسبته (3.47%) وانحراف معياري نسبته 24.29%، وارتفاع نسبة الانحراف المعياري تشير إلى تقلب في قيم مؤشر العائد على رأس المال .

الشكل البياني رقم (26) تطور نسبة معدل العائد على رأس المال



المصدر : من إعداد الباحثة

من الشكل البياني رقم (26) نلاحظ :

- اتسم رأس مال البنك خلال فترة الدراسة بالثبات مع زيادة طفيفة في الاحتياطات العامة والأرباح المحتجزة ففي عام 2017 وصل رأس مال البنك إلى أعلى مستوى بمبلغ 10 مليار ليرة سورية (أرباح/خسارة) وكما تم الإشارة كانت بخسارة خلال 2012 ولغاية 2014 وأرباح ابتداءً من عام 2015.

- إن أعلى نسبة للعائد إلى رأس المال كانت عام 2016 بنسبة 41% وأدناها كانت عام 2014 بخسارة بواقع 22%.

#### 4.3 - تحليل معدل العائد على الأموال المتاحة للاستثمار :

معدل العائد على الأموال المتاحة للاستثمار = صافي الدخل / الأموال المتاحة للاستثمار

تم حساب الأموال المتاحة للاستثمار من خلال جمع البندين التاليين من قائمة المركز المالي :

1. ودائع البنوك والمؤسسات المالية

2. أرصدة وحسابات للعملاء

الجدول رقم (14) يوضح الإحصاءات الوصفية لمؤشر العائد على الأموال المتاحة للاستثمار<sup>1</sup>:

جدول (14) الإحصاءات الوصفية لمؤشر العائد على الأموال المتاحة للاستثمار

STDEV	AVERAGE	MAX	MIN	
2,271,960,130.23	445,800,969.17	4,105,906,945.00	-1,934,510,969.00	صافي الدخل
35,701,826,929.68	59,653,991,282.50	124,628,443,578.00	31,407,926,594.00	الأموال المتاحة للاستثمار
4.34	-0.44	5.28	-6.16	نسبة معدل العائد على الأموال المتاحة للاستثمار

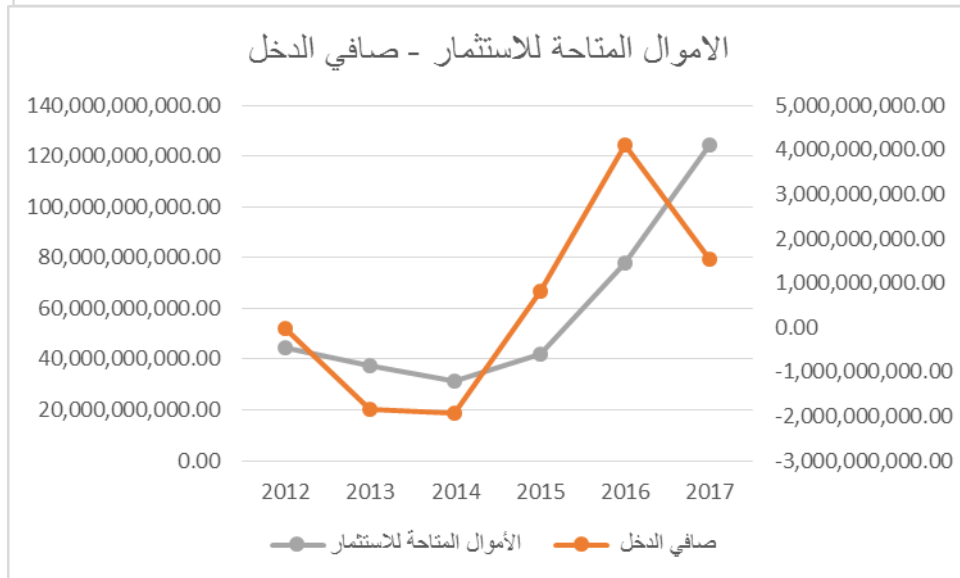
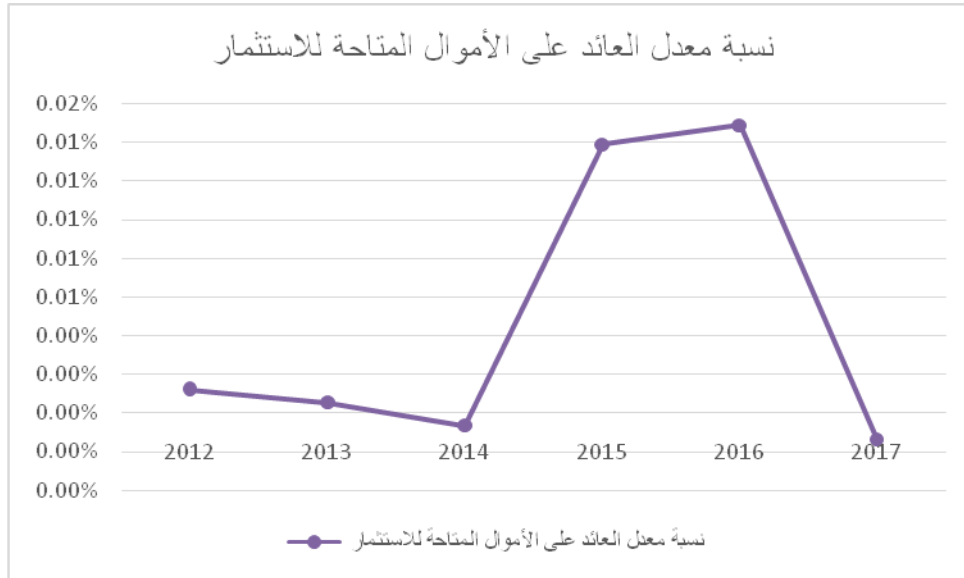
المصدر : من إعداد الباحثة بناءً على الإفصاحات السنوية للمصرف

من الجدول رقم ( 14 ) نلاحظ ما يلي :

- بلغت أدنى قيمة بالنسبة للأموال المتاحة للاستثمار (31) مليار ل.س وذلك في عام من 2014 وأعلى قيمة (124.6) مليار ل.س في عام 2017 ، وذلك بمتوسط حسابي قدره (59.6) مليار ل.س وانحراف معياري (35.7) مليار ل.س، وارتفاع قيمة الانحراف المعياري يشير إلى تقلب في قيم الأموال المتاحة للاستثمار خلال الفترة المدروسة.
- بلغت أعلى نسبة للعائد على للأموال المتاحة للاستثمار لبنك سورية الدولي الإسلامي عام 2016 بنسبة 5.28% وأدنى نسبة عام 2014 بواقع خسارة بنسبة 6.16% ، بمتوسط حسابي نسبته (0.44%) وانحراف معياري نسبته 4.34%.

الشكلين البيانيين رقم (27) تطور نسبة معدل العائد على الأموال المتاحة للاستثمار

<sup>1</sup> للاطلاع على البيانات التفصيلية انظر الملحق رقم ( 16 )



المصدر : من إعداد الباحثة

من الشكلين البيانيين رقم (27) نلاحظ :

- إن الأموال المتاحة للاستثمار منذ 2012 ولغاية 2015 كانت مستقرة نسبياً ، لكن عام 2016 ارتفعت إلى 77 مليار ليرة سورية مقارنة ب 42 مليار ليرة سورية لعام 2015، كما واصلت الارتفاع لتصل عام 2017 إلى 124 مليار ليرة سورية.
- أعلى نسبة للعائد على الأموال المتاحة للاستثمار كانت عام 2016 ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الارتفاع في الأرباح لذلك العام ( 4 مليار ليرة سورية ).



### 5.3- تحليل معدل العائد على الأنشطة التمويلية:

الجدول رقم (15) يوضح الإحصاءات الوصفية لكل من إيرادات الأنشطة التمويلية والتسهيلات الممنوحة<sup>1</sup>:

جدول (15) الإحصاءات الوصفية لنسبة العائد من الأنشطة التمويلية

STDEV	AVERAGE	MAX	MIN	
1,678,196,529.17	2,655,672,470.50	5,320,625,716.00	1,229,618,751.00	إيرادات الأنشطة التمويلية
12,486,227,992.29	32,049,061,356.50	49,315,700,740.00	19,489,312,155.00	إجمالي التمويلات الممنوحة
2.69	7.79	11.65	5.67	نسبة العائد من الأنشطة التمويلية

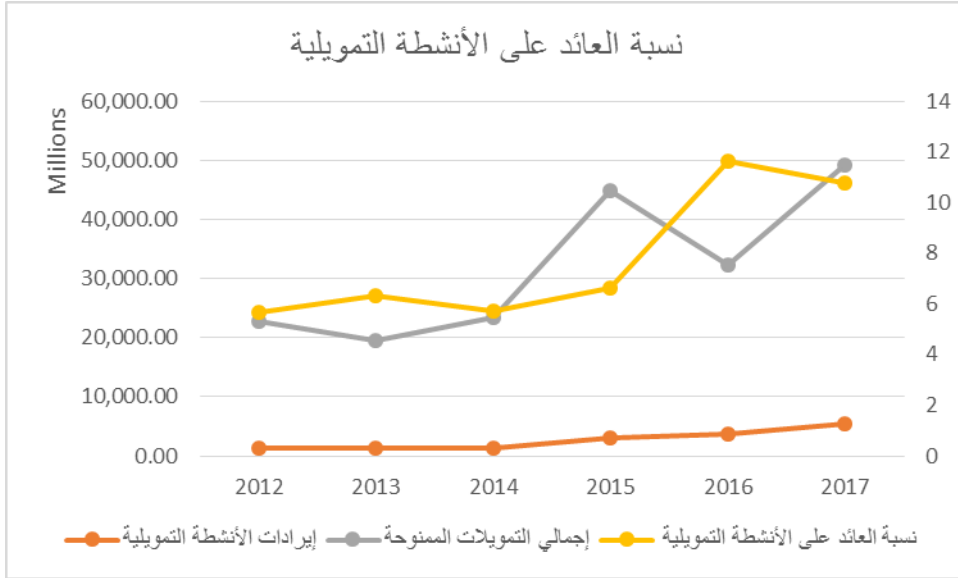
المصدر : من إعداد الباحثة بناءً على الإفصاحات السنوية للمصرف

من الجدول رقم ( 15 ) نلاحظ ما يلي :

- بلغت أدنى قيمة لإجمالي إيرادات الأنشطة التمويلية (1.2) مليار ل.س وذلك في عام 2013 ، وأعلى قيمة (5.3) مليار ل.س في عام 2017 وذلك بمتوسط حسابي قدره (2.7) مليار ل.س، هذا وقد شهدت إجمالي إيرادات الأنشطة التمويلية تذبذباً خلال الفترة المدروسة حيث بلغ الانحراف المعياري (1.7) مليار ل.س .
- بلغت أعلى نسبة للعائد على الأنشطة التمويلية في بنك سورية الدولي الإسلامي عام 2016 بنسبة 11.65% وأدنى نسبة عام 2012 بواقع 5.67% ، بمتوسط حسابي قدره (7.79%) وانحراف معياري (2.69%) .

الشكل البياني رقم (28) تطور نسبة إيرادات الأنشطة التمويلية / إجمالي التمويلات الممنوحة

<sup>1</sup> للاطلاع على البيانات التفصيلية انظر الملحق رقم (17)



المصدر : من إعداد الباحثة

بالإشارة إلى الشكل البياني رقم (28) نلاحظ ما يلي :

- المرحلة الأولى (2012-2015): فان الإيرادات الخاصة بالأنشطة التمويلية بلغت عام 2012 حوالي 1.2 مليار ل.س وبمعدل عائد على إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة 5.6% وبحلول عام 2014 وصلت تلك الإيرادات إلى 1.3 مليار ل.س ونسبة عائد 5.7% . فيما واصل الارتفاع في إيرادات الأنشطة التمويلية وصولاً إلى 2.9 مليار ل.س وبمعدل عائد 6.6% بنهاية عام 2015.

- المرحلة الثانية ( 2015-2017): نلاحظ ارتفاع حاد في نسبة إيرادات الأنشطة التمويلية إلى إجمالي التمولات الممنوحة حيث ارتفعت من 6.6 % عام 2015 إلى 11% عام 2016 وبقيمة وصلت إلى 3.7 مليار ل.س ، وذلك نتيجة استرداد الأرباح الناتجة عن إعادة جدولة الديون غير العاملة وتحصيل البنك لبعض أرباح تلك التسهيلات غير العاملة.

وبالرغم من ارتفاع إيرادات الأنشطة التمويلية عام 2017 لتصل إلى 5.3 مليار ل.س نتيجة استمرار جدولة الديون وأيضاً ارتفاع التسهيلات الائتمانية الممنوحة عام 2017 حيث بلغت 49 مليار ل.س .

مما سبق نلاحظ أن بنك سورية الدولي الإسلامي حقق إيرادات من الأنشطة التمويلية بشكل متصاعد وثابت خلال الست سنوات المدروسة على الرغم من الظروف التي تمر بها البلاد منذ منتصف عام

2011 أيضا العقوبات الاقتصادية المفروضة على البنك من قبل الخزانة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بحظر التعامل مع البنك.

### 6.3 - تحليل نسبة الكفاءة التشغيلية :

تفيد هذه النسبة في قياس مدى كفاءة الموارد المستخدمة والنتائج المحققة، من خلال تعظيم الإيرادات أو تخفيض التكاليف للوصول إلى أعظم إيراد للفترة المدروسة ، وتحسب وفق ما يلي :

$$\text{نسبة الكفاءة التشغيلية} = \frac{\text{إجمالي التكاليف التشغيلية}}{\text{إجمالي الدخل التشغيلي ( بعد استبعاد أرباح القطع البنوي )}}$$

الجدول رقم (16) يوضح الإحصاءات الوصفية لإجمالي التكاليف التشغيلية وإجمالي الدخل التشغيلي ( بعد استبعاد أرباح القطع البنوي )<sup>1</sup> :

جدول (16) الإحصاءات الوصفية لمؤشر نسبة الكفاءة التشغيلية

STDEV	AVERAGE	MAX	MIN	
2,098,854,351.53	3,232,070,805.00	5,448,923,807.00	397,997,910.00	إجمالي التكاليف التشغيلية
2,673,492,600.22	3,942,363,660.17	8,478,502,355.00	1,569,953,263.00	إجمالي الدخل التشغيلي
87.30	112.40	239.60	6.90	نسبة الكفاءة التشغيلية

المصدر : من إعداد الباحثة بناءً على الإفصاحات السنوية للمصرف

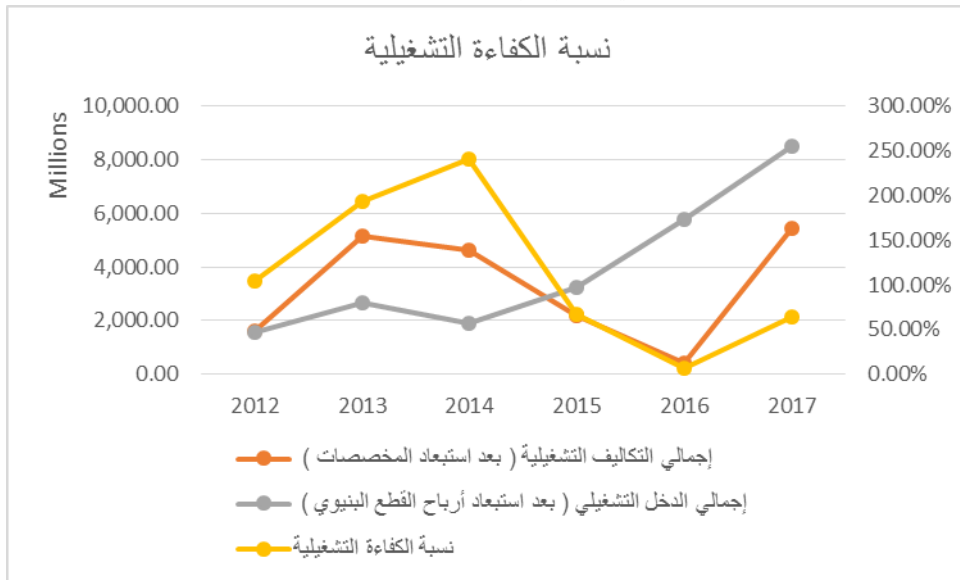
من الجدول رقم ( 16 ) نلاحظ ما يلي :

- بلغت أدنى قيمة لإجمالي التكاليف التشغيلية لها (0.397) مليار ل.س تقريباً وذلك في عام 2012 ، وأعلى قيمة (5.4) مليار ل.س في عام 2017 وذلك بمتوسط حسابي قدره (3.2) مليار ل.س وانحراف معياري (2) مليار ل.س .

<sup>1</sup> للاطلاع على البيانات التفصيلية انظر الملحق رقم (18)

- بلغت أدنى قيمة بالنسبة لإجمالي الدخل التشغيلي (1.6) تقريباً مليار ل.س وذلك في عام 2012 ، وأعلى قيمة (8.5) مليار ل.س في عام 2017 ، وذلك بمتوسط حسابي قدره (3.9) مليار ل.س وانحراف معياري (2.6) مليار ل.س .
- بلغت أدنى نسبة للكفاءة التشغيلية عام 2016 بنسبة 6.9% أعلى نسبة عام 2014 بواقع 239.60% ، بمتوسط حسابي قدره (112.40%) وانحراف معياري (87.30% )، وارتفاع قيمة الانحراف المعياري تشير إلى تقلب كبير في نسبة الكفاءة التشغيلية للمصرف .

الشكل البياني رقم (29) تطور نسبة الكفاءة التشغيلية



المصدر : من إعداد الباحثة

من الشكل البياني رقم (29) نلاحظ تذبذب واضح في نسبة الكفاءة التشغيلية منذ 2012 ولغاية 2017 ، ويمكن بيان ما يلي :

- المرحلة الأولى ( 2012-2014 ) : انخفاض واضح في نسبة الكفاءة التشغيلية لتشكل عام 2014 ذروة الانخفاض حيث بلغت 239% لتعكس مؤشر خطير ألا وهو ارتفاع التكاليف التشغيلية بشكل كبير حيث بلغت التكاليف التشغيلية 4.5 مليار ل.س عام 2014 مقارنة بدخل تشغيلي 1.9 مليار ل.س بعد طرح أرباح غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي ، إن ارتفاع التكاليف التشغيلية كان له عدة أسباب أهمها :

✓ الارتفاع الملحوظ في حجم المخصصات المحتجزة للمخاطر المحتملة وخاصة مخصصات تدني قيمة التمويلات والاستثمارات حيث بلغت تلك المخصصات عام 2014 مبلغاً قدره 2.8 مليار ل.س مقارنة ب 482 مليون ل.س عام 2012 .

✓ الانخفاض في الدخل التشغيلي عام 2014 مقارنة ب 2013 حيث بلغ 3.6 مليار ل.س و 4.6 مليار ل.س على التوالي ، نتيجة انخفاض أرباح البنك من الرسوم والاستثمارات الذاتية ، وذلك بسبب زيادة تأثير البنك بالعقوبات المفروضة عليه.

- المرحلة الثانية ( 2014-2016 ) : تحسن ملحوظ في نسبة الكفاءة التشغيلية، حيث بلغت نسبة الكفاءة التشغيلية عام 2015 حوالي 67% مقارنة ب 239% لعام 2014 حيث ارتفع الدخل التشغيلي بعد حسم المبالغ الناتجة عن تقييم القطع البنوي إلى 3.2 مليار ل.س مقارنة ب 1.9 مليار ل.س لعام 2014 وشكل عامل استرداد المخصصات أهم عوامل هذا التحسن، أيضاً عام 2016 شهدت النسبة المذكورة ارتفاع في الدخل التشغيلي ليصبح بعد حسم أرباح القطع البنوي 5.7 مليار ل.س.

- المرحلة الثالثة (2016-2017): رغم الارتفاع الملحوظ في الدخل التشغيلي عام 2017 بواقع 8 مليار ل.س مقارنة بعام 2016 إلا أن نسبة الكفاءة التشغيلية انخفضت بشكل مفاجئ إلى 64% نتيجة ارتفاع التكاليف التشغيلية التي وصلت بنهاية عام 2017 إلى 5 مليار ل.س.

نستنتج مما سبق : إن إيرادات البنك التشغيلية كانت بمنحي متصاعد نوعاً ما خلال الفترة كاملة أي ( 2012 ولغاية 2017 ) على عكس التكاليف التشغيلية التي كانت متأرجحة بين الارتفاع والانخفاض نتيجة لتأثرها المباشر في مخصصات المخاطر المختلفة ، حيث حاول البنك بشكل حثيث لتحسين نسبة الكفاءة التشغيلية رغم التحديات والصعوبات الكبيرة التي تواجهه داخل سورية - بسبب الأزمة التي تمر بها البلاد - وخارجها بسبب العقوبات الأمريكية والأوروبية التي فرضت على البنك .

## خلاصة تحليل نسب العائد :

من خلال الأشكال البيانية رقم (25 - 26 - 27 - 28 - 29) نلاحظ بأن نسب العائد المشار إليها خلال المحور الخامس والمتعلقة بربحية أعمال بنك سورية الدولي الإسلامي أخذت منحىً غير منتظم خلال فترة الدراسة حيث أنه :

- المرحلة الأولى ( 2012-2014 ) : شهدت هذه الفترة انخفاض في معدل العائد بشكل عام متأثراً بالأزمة التي تمر بها البلاد، وخاصة إيرادات الأنشطة الاستثمارية الخاصة بالبنك والتي غالباً ما تكون مع البنوك المراسلة الأمر الذي أدى بطبيعة الحال إلى انخفاضها بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على البنك بشكل خاص وسورية بشكل عام .

- المرحلة الثانية(2014-2016): ارتفع معدل العائد على الأصول في هذه الفترة متأثراً بأرباح الأنشطة التمويلية نتيجة توسع عمليات الائتمان وأرباح إعادة جدولة الديون، كما أن أرباح القطع البنوي شكلت رافعة كبيرة للدخل التشغيلي للبنك نتيجة تقلبات أسعار الصرف ، حيث أن البنك حقق أرباحاً صافية بنهاية عام 2016 بقيمة 11 مليار ل.س. كما أن ارتفاع أعمال التجارة الخارجية وخاصة الاعتمادات المستندية ساهم برفد الدخل التشغيلي للبنك وخاصة كون تلك الإيرادات تحصل بالعملة الأجنبية كون سعر الصرف مقابل الليرة السورية شهد ارتفاعاً في هذه الفترة.

- المرحلة الثالثة (2016-2017): شهد عام 2017 انخفاض حاد في العائد بشكل عام وان مرد ذلك يعود بشكل كبير إلى تعديل مصرف سورية المركزي لآلية احتساب القطع البنوي إضافةً لارتفاع مصاريف البنك التشغيلية ، الأمر الذي أدى إلى تآكل حجم الدخل التشغيلي الذي حققه البنك ذلك العام.

بشكل عام نلاحظ تأثير إيرادات البنك بالأزمة ، حيث سعى البنك إلى تجاوز العقوبات المفروضة عليه بتتويج المحفظة الائتمانية وجدولة الديون وتوسيع عمليات التجارة الخارجية - خاصة الاعتمادات المستندية- الأمر الذي ظهر واضحاً في قائمة الدخل الخاصة بالبنك من خلال إيرادات الأنشطة التمويلية وإيرادات الرسوم والعمولات ، كما نلاحظ الأثر الكبير لسياسات احتساب القطع البنوي على إجمالي الدخل التشغيلي للبنك من خلال التغير الكبير في هذا البند بين 7 مليار ل.س عام 2016

إلى خسارة بواقع 3 مليار ل. س لعام 2017 ، كما نلاحظ ارتفاع في المخصصات المقطوعة للمخاطر المختلفة وارتفاع المصاريف التشغيلية أيضاً.

## المحور الرابع: تحليل مؤشرات السيولة :

### 1.4 - تحليل نسبة التداول:

نسبة التداول : تعد هذه النسبة تحليلاً أولياً لقياس مدى قدرة البنك على مقابلة التزاماته قصيرة الأجل في آجالها باعتبار أن أصوله المتداولة هي المصدر الأول لمقابلة هذا النوع من الالتزامات، كما تعد أيضاً بمثابة مؤشر على مدى تحقيق المؤسسة لتوازنها المالي على المدى القصير الذي يعني تحقيق الموائمة بين الاستخدامات (الأصول) والموارد (الالتزامات) قصيرة الأجل والمحافظة على سمعتها الائتمانية.

تقاس هذه النسبة كما يلي :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الإلتزامات المتداولة}}$$

شملت الأصول المتداولة عند حسابها البنود التالية ضمن قائمة المركز المالي:

1. نقد وأرصدة لدى المركزي
2. الحسابات الجارية والإيداعات القصيرة الأجل لدى المصارف
3. إيداعات لدى المصارف
4. ذمم وأنشطة تمويلية
5. موجودات مالية قيد التصفية أو الاستثمار
6. إجارة منتهية بالتملك
7. استثمارات في شركات زميلة
8. موجودات مالية متوفرة للبيع
9. موجودات مالية للمتاجرة

أما الإلتزامات المتداولة هي عبارة عن حاصل جمع كل من البنود :

1. ودائع البنوك والمؤسسات المالية
2. أرصدة وحسابات للعملاء
3. تأمينات نقدية
4. هامش جديده

الجدول رقم (7) يوضح الإحصاءات الوصفية لإجمالي الأصول المتداولة وإجمالي الالتزامات المتداولة<sup>1</sup>:

جدول (7) الإحصاءات الوصفية لنسبة التداول

STDEV	AVERAGE	MAX	MIN	
80,148,701,951.87	142,876,375,234.67	281,868,245,059.00	83,797,991,828.00	الأصول المتداولة
46,069,292,675.53	84,147,072,662.83	161,046,387,697.00	48,138,521,825.00	الالتزامات المتداولة
6.05	1.696	1.776	1.615	نسبة التداول

المصدر : من إعداد الباحثة بناءً على الإفصاحات السنوية للمصرف

من الجدول رقم (7) نلاحظ ما يلي :

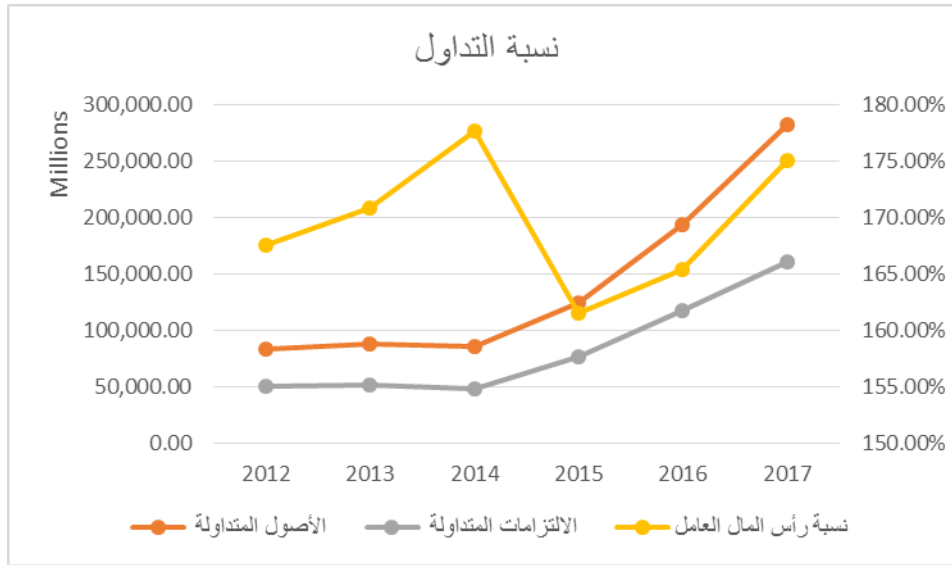
- بلغت أدنى قيمة لإجمالي الأصول المتداولة (83) مليار ل.س وذلك في عام 2012 ، وأعلى قيمة (281.9) مليار ل.س في عام 2017 وذلك بمتوسط حسابي قدره (142.8) مليار ل.س وانحراف معياري (80) مليار ل.س ، وارتفاع قيمة الانحراف المعياري تشير إلى تقلب في الأصول المتداولة خلال الفترة المدروسة .
- بلغت أدنى قيمة بالنسبة للالتزامات المتداولة (48) مليار ل.س وذلك في عام 2014 ، وأعلى قيمة (161) مليار ل.س في عام 2017 ، وذلك بمتوسط حسابي قدره (84) مليار ل.س وانحراف معياري (46) مليار ل.س، وارتفاع قيمة الانحراف المعياري تشير إلى تقلب في الالتزامات المتداولة خلال الفترة المدروسة .

<sup>1</sup> للاطلاع على البيانات التفصيلية انظر الملحق رقم (9)



- بلغت أعلى نسبة تداول لبنك سورية الدولي الإسلامي عام 2014 بنسبة 1.77 مرة وأدنى نسبة عام 2014 بواقع 1.61، أي أن الأصول المتداولة غطت أكثر من مرة ونصف الالتزامات المتداولة ، بمتوسط حسابي نسبته 1.69 ، وقد شهدت هذه النسبة استقراراً وضحتة قيمة الانحراف المعياري التي بلغت 0.06 .

الشكل البياني رقم (20) تطور نسبة التداول



المصدر : من إعداد الباحثة

من الشكل البياني رقم ( 20 ) يمكن الملاحظة بأن نسبة التداول في بنك سورية الدولي الإسلامي منذ عام 2012 دائماً كانت ملبية للالتزامات البنك القصيرة الأجل ، ففي عام 2012 كانت نسبة التداول 1.67 مرة لتصل عام 2014 إلى الذروة 1.77 مرة نتيجة لارتفاع معدل نمو الأصول المتداولة بنسبة أعلى من الارتفاع الحاصل في التزامات البنك المتداولة كما هو واضح في الشكل. إن لهذه النسبة العالية عام 2014 أوجه مختلفة فمن ناحية تزيد من قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل الأمر الذي يساهم بشكل كبير في زيادة ثقة المودعين وأصحاب الالتزامات في البنك وخاصة في ظل أزمة عاصفة تمر بها البلاد ، ومن ناحية أخرى فإن نسبة التداول العالية تؤدي إلى ضياع فرصة تحقيق عائد من خلال استثمار فائض السيولة في استثمارات تدر أرباح على البنك. بنهاية عام 2015 انخفضت نسبة التداول إلى 1.61 مرة لتشكل أدنى نقطة تداول منذ عام 2012 ، لترتفع مجددا عامي 2016 و 2017 بنسبة تداول 1.65 مرة و 1.75 مرة على التوالي.

ولكن بشكل عام بقيت نسبة السيولة ضمن حدود مقبولة خلال الفترة المدروسة ولم تشر النتائج إلى وجود مخاطر سيولة وفقاً للنسبة المدروسة.

تمتع بنك سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة 2012 - 2017 بنسبة تداول مقبولة عكست القدرة على الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل وزادت من ثقة المودعين لدى البنك الأمر الذي ظهر جلياً في ودائع العملاء التي أظهرت وبشكل واضح ثقة المودعين في بنك سورية الدولي الإسلامي.

#### 2.4 - تحليل نسبة الجاهزية النقدية:

وتقيس هذه النسبة مدى جاهزية المشروع من النقدية لسداد التزامات البنك الفورية علماً بأن الالتزامات (الديون قصيرة الأجل) لا تستحق في آن واحد وتحسب هذه النسبة كما يلي :

$$\text{نسبة الجاهزية النقدية} = \frac{\text{الأصول الجاهزة وشبه الجاهزة}}{\text{إجمالي الالتزامات المتداولة}}$$

وتتضمن الموجودات الجاهزة وشبه الجاهزة الموجودات المتداولة السائلة وشبه السائلة كالنقدية والأوراق المالية قصيرة الأجل، وقد نتجت عن حاصل جمع كل من البنود التالية من قائمة المركز المالي :

1. نقد وأرصدة لدى المركزي
2. الحسابات الجارية والإيداعات القصيرة الأجل لدى المصارف
3. إيداعات لدى المصارف
4. موجودات مالية متوفرة للبيع
5. موجودات مالية للمتاجرة

الجدول رقم (8) يوضح الإحصاءات الوصفية لإجمالي الأصول للأموال الجاهزة وشبه الجاهزة وإجمالي الالتزامات المتداولة<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> للاطلاع على البيانات التفصيلية انظر الملحق رقم (10)

جدول (8) الإحصاءات الوصفية لنسبة النقدية

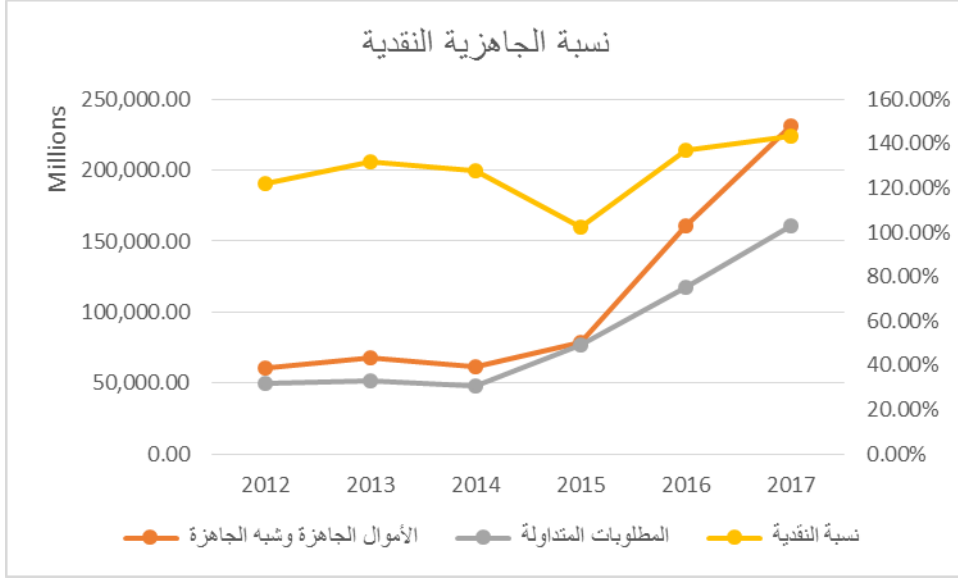
STDEV	AVERAGE	MAX	MIN	
70,402,295,463.23	110,135,108,738.17	231,202,878,461.00	60,932,116,900.00	الأموال الجاهزة وشبه الجاهزة
46,069,292,675.53	84,147,072,662.83	161,046,387,697.00	48,138,521,825.00	المطلوبات المتداولة
14.32	127.38	143.56	102.45	نسبة النقدية

المصدر : من إعداد الباحثة بناءً على الإفصاحات السنوية للمصرف

من الجدول رقم (8) نلاحظ ما يلي :

- بلغت أدنى قيمة لإجمالي الأصول الجاهزة وشبه الجاهزة (60.9) مليار ل.س وذلك في عام 2012 ، وأعلى قيمة (231) مليار ل.س في عام 2017 وذلك بمتوسط حسابي قدره (110) مليار ل.س وانحراف معياري (70) مليار ل.س، وارتفاع قيمة الانحراف المعياري تشير إلى تقلب في الأصول الجاهزة وشبه الجاهزة خلال الفترة المدروسة . وتجدر الإشارة إلى أن النقدية وشبه النقدية تشكل القيم الأكبر من الأصول المتداولة حيث أن التوظيفات في الأصول المتداولة الأخرى(بنود الأنشطة التمويلية والاستثمارية) لم تتجاوز 23% بالمتوسط خلال الفترة .
- بلغت أعلى قيمة لنسبة نقدية لبنك سورية الدولي الإسلامي عام 2017 بنسبة 1.44 وأدنى نسبة عام 2015 بواقع 1.03 ، بمتوسط حسابي نسبته 1.27 ، وقد شهدت هذه النسبة استقراراً وضحتته قيمة الانحراف المعياري التي بلغت 0.14 خلال الفترة المدروسة .

الشكل البياني رقم (21) تطور نسبة الجاهزية النقدية



من الشكل البياني رقم (21) نلاحظ أن نسبة النقدية المدروسة تشير إلى السيولة السريعة المقابلة للالتزامات قصيرة الأجل ، ونلاحظ بأن عام 2015 حقق أدنى نسبة بواقع 1.02 مرة أما وبشكل عام كانت النسبة متقاربة خلال الست سنوات الممتدة من 2012 ولغاية 2017 وبمتوسط حسابي قدره 1.27 مرة لتلك النسبة ، حيث أنه يمكن الملاحظة بأن البنك حقق نسبة جيدة في هذا الخصوص.

### المحور الخامس: تحليل مؤشرات القيمة والسوق:

#### 1.5 - تحليل نسبة ربحية السهم EPS :

تحتسب هذه النسبة كالتالي :

$$\text{نسبة ربحية السهم EPS} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{عدد الأسهم}} .$$

سيتم استبعاد بند " أرباح غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي " عند حساب صافي الدخل في هذه النسبة بهدف الوصول إلى نتائج تعكس الأداء الفعلي للبنك خلال الفترة المدروسة .

الجدول رقم (16) يوضح الإحصاءات الوصفية لكل من صافي الدخل وعدد الأسهم<sup>1</sup> :

<sup>1</sup> للاطلاع على البيانات التفصيلية انظر الملحق رقم (19)

جدول (17) الإحصاءات الوصفية لمؤشر نسبة عائد السهم

STDEV	AVERAGE	MAX	MIN	
2,271,960,130.23	445,800,969.17	4,105,906,945.00	-1,934,510,969.00	صافي الدخل
4,082,482.90	86,666,666.67	95,000,000.00	85,000,000.00	عدد الأسهم
26.56	4.93	48.30	-22.76	نسبة عائد السهم

المصدر : من إعداد الباحثة بناءً على الإفصاحات السنوية للمصرف

من الجدول رقم ( 17 ) نلاحظ ما يلي :

- بلغت أدنى قيمة لصافي الدخل خسارة قدرها (1.9) مليار ل.س وذلك في عام 2014 ، وأعلى قيمة بربح صافي بلغت (4.1) مليار ل.س في عام 2016 وذلك بمتوسط حسابي قدره (445) مليون ل.س وانحراف معياري (2.2) مليار ل.س .
- بلغت أدنى قيمة لعدد الأسهم (85) مليون ل.س وذلك من 2012 ولغاية 2016 وأعلى قيمة (95) مليون ل.س في عام 2017 بسبب توزيع البنك لأرباحه كأرباح عينية على شكل أسهم منحة بعد موافقات الجهات الوصائية وذلك كزيادة ثانية لاستكمال رأس ماله<sup>1</sup>، وذلك بمتوسط حسابي قدره (86.6) مليون ل.س وانحراف معياري (4) مليون ل.س.
- بلغت أعلى نسبة ربحية على السهم لبنك سورية الدولي الإسلامي عام 2016 بنسبة 48.30% وأدنى نسبة عام 2014 بواقع خسارة بنسبة 22.76% ، بمتوسط حسابي نسبته (4.93%) وانحراف معياري نسبته 26.56% ، وارتفاع نسبة الانحراف المعياري يشير إلى تقلب قيم مؤشر ربحية السهم خلال الفترة المدروسة .

الشكلين البيانيين رقم (30) تطور نسبة ربحية السهم

<sup>1</sup> استناداً إلى قرار الهيئة العامة غير العادية لبنك سورية الدولي الإسلامي ش.م.ع المنعقدة في 2010/05/2 وقرار الهيئة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 2018/4/25، وبناء على أحكام القانون رقم 3/ لعام 2010، وأحكام نظام إصدار وطرح الأوراق المالية الصادر بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 3945/ تاريخ 2006/8/28 ولاسيما المادة 3/ منه



المصدر : من إعداد الباحثة

من الشكلين البيانيين رقم (30) نلاحظ :

- بلغ عدد أسهم بنك سورية الدولي الإسلامي 85 مليون سهم منذ 2012 ولغاية نهاية عام 2016 ، ليقوم البنك بتوزيع أرباح مرة ثانية على شكل أسهم منحة بعدد 10 مليون سهم تقريباً خلال عام 2017 ليصبح العدد الإجمالي لأسهم البنك 95 مليون سهم وبقيمة اسمية 100 ليرة سورية للسهم الواحد.

- نلاحظ أن نسبة العائد على السهم في السنوات الثلاث الأولى من الدراسة تراجعت بشكل تنازلي لتكون عام 2014 بأدنى مستوى ونسبة خسارة بلغت حصة السهم منها 2160%، أما عام 2016 فكانت نسبة العائد على السهم في أعلى مستوياتها وصولاً إلى 4830% وبأرباح وصلت إلى 4 مليار ليرة سورية.

## 2.5 - تحليل نسبة مكرر الربحية للسهم:

تحتسب هذه النسبة كالتالي :

مكرر ربحية السهم = القيمة السوقية للسهم / ربحية السهم .

تقيس هذه النسبة المستوى السعري الذي يرغب المستثمرون دفعه لكل ليرة من الأرباح الحالية للشركة، كما تشير إلى المدة الزمنية اللازمة لاسترداد المبلغ الذي دفعه المستثمر لشراء السهم على افتراض تحقيق الشركة للعائد نفسه في الأعوام المقبلة.

وكلما ازدادت نسبة السعر إلى الربح للشركة دل ذلك على تضخم قيمة السهم السوقية، غير أن المؤسسة ذات النسبة المرتفعة لسعر السهم إلى الربح ستبقى جاذبة للمستثمرين، فيما لو ازدادت التوقعات لها بنمو مستقبلي كبير في العائدات.

وبالمقابل كلما انخفضت نسبة السعر إلى الربح عن المتوسط لقطاع المؤسسة دل ذلك على انخفاض تقدير المستثمرين لقيمة السهم عن قيمته العادلة.

وعلى المستثمر مراعاة أن سهم المؤسسة المنخفض في نسبة السعر للربح قد يعكس جانباً من سوء إدارة الشركة، أو أن هناك أسباباً جوهرية لعدم كونه استثماراً مجدياً.

الجدول رقم (18) يوضح الإحصاءات الوصفية لكل من القيمة السوقية للسهم وربحية السهم<sup>1</sup> :

جدول (18) الإحصاءات الوصفية لمؤشر مكرر الربحية للسهم

STDEV	AVERAGE	MAX	MIN	
529.59	337.03	1,414.32	70.30	القيمة السوقية للسهم <sup>2</sup>
26.56	4.93	48.30	-22.76	ربحية السهم
139.22	-36.73	87.85	-311.64	نسبة مكرر الربحية للسهم

المصدر : من إعداد الباحثة بناءً على الإفصاحات السنوية للمصرف

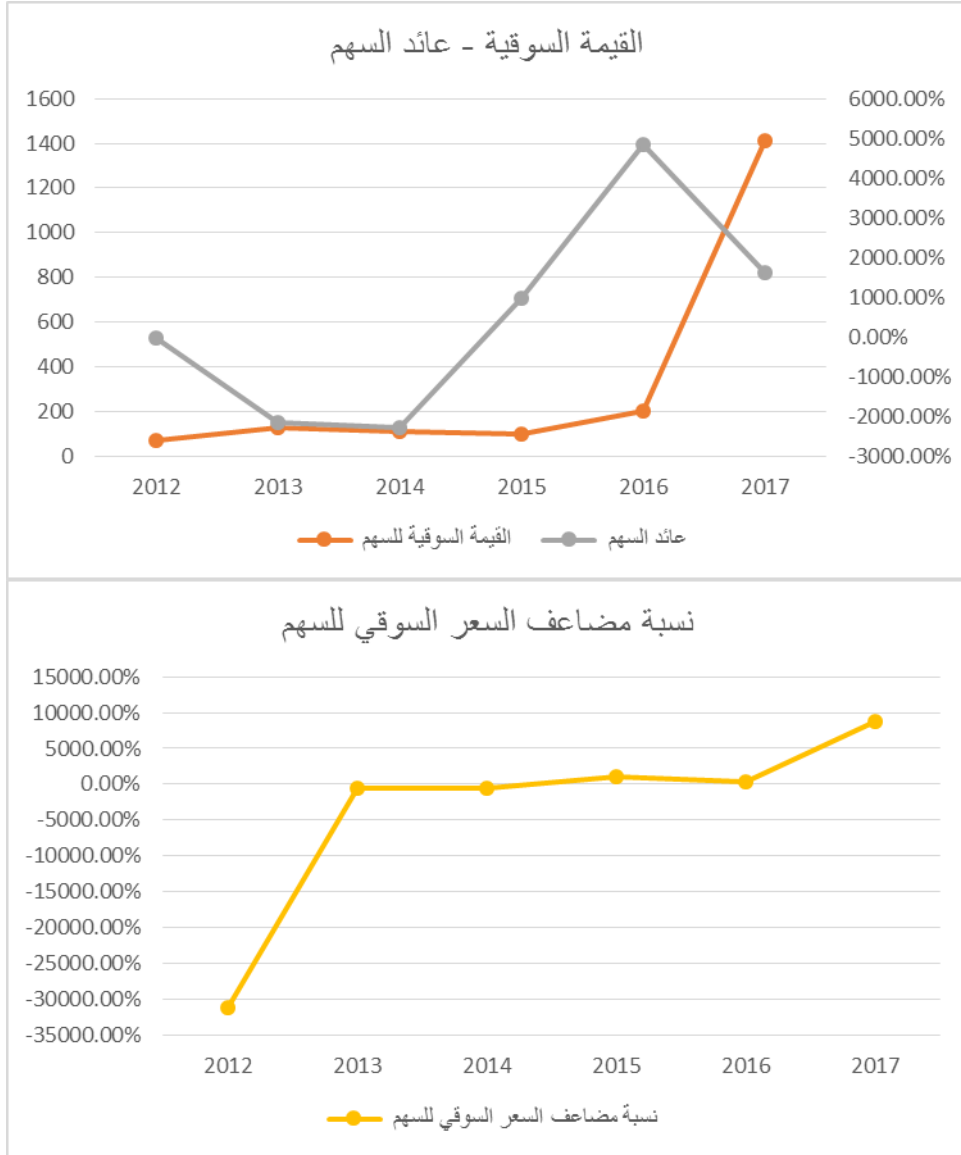
من الجدول رقم (18) نلاحظ ما يلي :

<sup>1</sup> للاطلاع على البيانات التفصيلية انظر الملحق رقم (20)  
<sup>2</sup> تم حساب القيمة السوقية من خلال سعر الإغلاق ليوم 12/31 من كل عام خلال الفترة المدروسة، يمكن الاطلاع من خلال الملحق رقم (21)

- بلغت أدنى قيمة للقيمة السوقية لسهم بنك سورية الدولي الإسلامي عام 2012 بواقع 70.30 ل.س للسهم الواحد وبقيمة سوقية 1.4 ألف ل.س وذلك في عام 2017 ، وذلك بمتوسط حسابي قدره (337.03) ل.س وانحراف معياري (529.59) ل.س ، وارتفاع قيمة الانحراف المعياري يشير إلى تقلب كبير في القيمة السوقية للسهم خلال الفترة المدروسة .
- بلغت أعلى قيمة لمؤشر ربحية السهم لبنك سورية الدولي الإسلامي عام 2016 4.8 ألف ل.س وأدنى قيمة عام 2014 بواقع خسارة 2.2 ألف ل.س ، بمتوسط حسابي قدره (492.90) ل.س وانحراف معياري 2.6 ألف ل.س.
- بلغت أعلى نسبة مكرر الربحية للسهم عام 2016 بنسبة 87.85% وأدنى نسبة عام 2012 بواقع خسارة بنسبة 311.64% ، بمتوسط حسابي نسبته (36.73%) وانحراف معياري 139.22% ، وارتفاع قيمة الانحراف المعياري يشير إلى تقلب كبير في نسبة مكرر الربحية للسهم خلال الفترة المدروسة .

الشكل البياني رقم (31) نسبة مضاعف السعر السوقي للسهم





المصدر : من إعداد الباحثة

من الشكلين البيانيين رقم(31) نلاحظ :

- إن القيمة السوقية لسهم بنك سورية الدولي الإسلامي شهدت تغيرات خلال الفترة من 2012 ولعام 2017 ، حيث أن القيمة السوقية للسهم انخفضت لمستوى أدنى من القيمة الاسمية والبالغة 100 ليرة سورية ، ففي عام 2012 بلغت 70.30 ليرة سورية وعام 2015 كانت بقيمة 98.07 ليرة سورية.

- أما باقي الأعوام فكانت القيمة السوقية بمستوى أعلى من القيمة الاسمية للسهم فمثلاً في عام 2014 كانت القيمة السوقية للسهم 109 ليرة سورية وبقيمة 200 ليرة سورية عام 2016 لتصل أخيراً إلى مستوى قياسي عام 2017 بواقع 1414 ليرة سورية ، إن هذا المستوى يعكس ثقة المستثمرين في

سهم البنك حيث أن البنك تميز بأن أسهمه كانت من أكثر الأسهم تداولاً في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة المدروسة .

### 3.5 - تحليل نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم:

الجدول رقم (19) يوضح الإحصاءات الوصفية لكل من القيمة السوقية والقيمة الدفترية للسهم<sup>1</sup>:

جدول (19) الإحصاءات الوصفية لمؤشر نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم

STDEV	AVERAGE	MAX	MIN	
529.59	337.03	1,414.32	70.30	القيمة السوقية للسهم
0.00	100.00	100.00	100.00	القيمة الدفترية للسهم
529.59	337.03	1,414.32	70.30	نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم

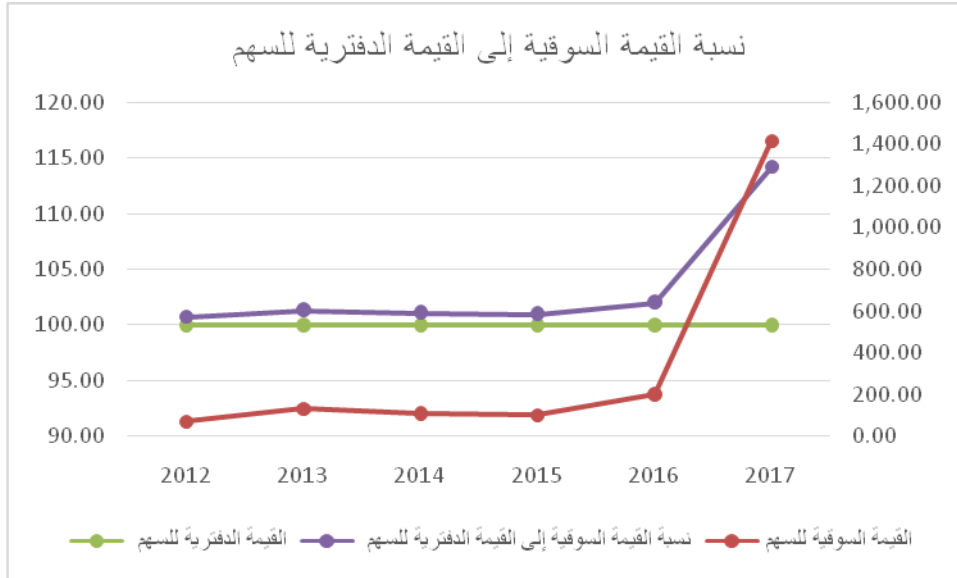
المصدر : من إعداد الباحثة بناءً على الإفصاحات السنوية للمصرف

من الجدول رقم (19) نلاحظ ما يلي :

- إن القيمة الدفترية لسهم بنك سورية الدولي الإسلامي ثابتة هي 100 ل.س للسهم خلال الفترة المدروسة.
- بلغت أعلى نسبة لمؤشر القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم عام 2017 بنسبة 1414.32% وأدنى نسبة عام 2012 بواقع 70.30% ، بمتوسط حسابي نسبته (337.03%) وانحراف معياري 529.59% ، وارتفاع قيمة الانحراف المعياري يشير إلى تقلب القيمة السوقية للسهم بالنسبة للقيمة الدفترية الثابتة خلال الفترة المدروسة .

<sup>1</sup> للاطلاع على البيانات التفصيلية انظر الملحق رقم (22)

الشكل البياني رقم (32) نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم



المصدر : من إعداد الباحثة

من الشكل البياني رقم(32) نلاحظ :

- إن القيمة الاسمية لسهم بنك سورية الدولي الإسلامي هي 100 ليرة سورية للسهم الواحد ، أما القيمة السوقية للسهم تراوحت قيمها بقيم قريبة من القيمة الاسمية للسهم ( سواء أعلى او أدنى من القيمة الاسمية ) من عام 2012 وحتى عام 2015 ، ولكن في عام 2016 ارتفعت النسبة للضعف تقريباً ونسبة 1414% عام 2017 .

- مما سبق يتبين بأن القيمة السوقية للسهم تأثرت بالعقوبات الأمريكية والأوروبية المفروضة على البنك وتخوف المستثمرين من التعامل بأسهم البنك خلال الفترة الأولى من الدراسة ، لكن ومع استمرار البنك بالوفاء بالتزاماته ارتفعت ودائع العملاء لدى البنك مما ساهم في إعادة ثقة المستثمرين في سهم البنك الأمر الذي ظهر جلياً من خلال ارتفاع القيمة السوقية للبنك خلال السنتين الأخيرتين من الدراسة.

## المحور السادس: تحليل نسب الرفع المالي :

تفيد دراسة نسب الرفع المالي بتحديد مؤشر مدى استخدام أموال الغير مما يؤثر على أرباح أو خسائر البنك وهذا يبين مدى أثر الرفع المالي في زيادة مخاطر البنك .

### 1.6 - تحليل نسبة إجمالي الديون / إجمالي الأصول:

تم حساب إجمالي ديون البنك من خلال جمع البنود التالية من قائمة المركز المالي للفترة المدروسة :

1. ودائع البنوك والمؤسسات المالية
2. أرصدة وحسابات للعملاء
3. تأمينات نقدية
4. هامش جدية
5. مطلوبات أخرى

الجدول رقم (9) يوضح الإحصاءات الوصفية لإجمالي الديون وإجمالي الأصول<sup>1</sup> :

جدول (9) الإحصاءات الوصفية لنسبة الرفع المالي

STDEV	AVERAGE	MAX	MIN	
48,383,345,695.66	86,503,087,048.67	168,354,003,375.00	48,965,640,453.00	إجمالي الديون
81,254,814,867.52	148,755,202,845.50	289,075,626,334.00	87,559,022,160.00	إجمالي الأصول
2.35	57.75	59.66	53.61	نسبة الرفع المالي

المصدر : من إعداد الباحثة بناءً على الإفصاحات السنوية للمصرف

من الجدول رقم ( 9 ) نلاحظ ما يلي :

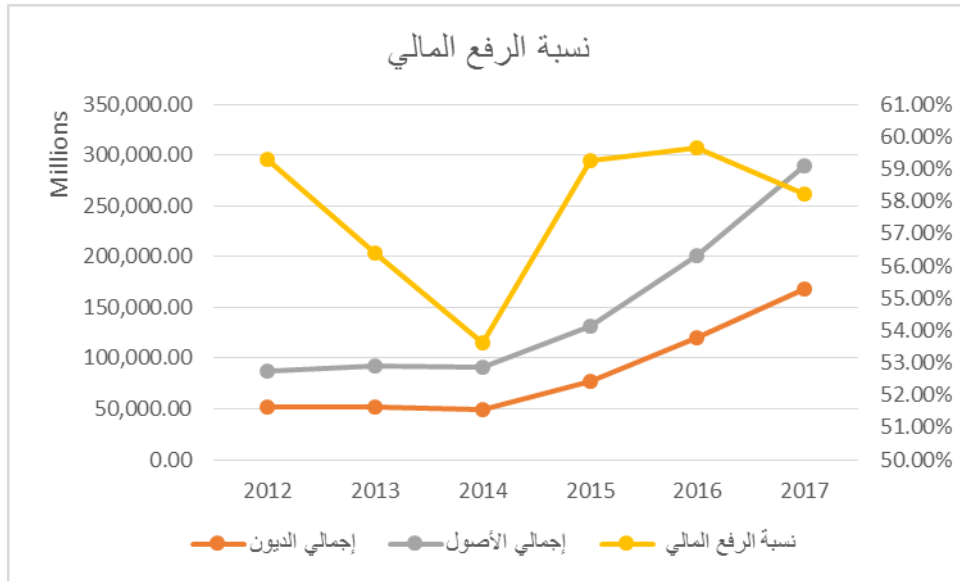
- بلغت أدنى قيمة لإجمالي الديون (48.9) مليار ل.س وذلك في عام 2012 ، وأعلى قيمة (168) مليار ل.س في عام 2017 وذلك بمتوسط حسابي قدره (86.5) مليار ل.س وانحراف معياري (48) مليار ل.س ، وارتفاع قيمة الانحراف المعياري تشير إلى تقلب في قيم إجمالي الديون خلال الفترة المدروسة .

<sup>1</sup> للاطلاع على البيانات التفصيلية انظر الملحق رقم (11)

- بلغت أدنى قيمة بالنسبة لإجمالي الأصول (87.6) مليار ل.س وذلك في عام 2012 وأعلى قيمة (289) مليار ل.س في عام 2017 ، وذلك بمتوسط حسابي قدره (148.8) مليار ل.س وانحراف معياري (81) مليار ل.س، وارتفاع قيمة الانحراف المعياري تشير إلى تقلب في قيم إجمالي الأصول خلال الفترة المدروسة .

- بلغت أعلى نسبة للرفع المالي لبنك سورية الدولي الإسلامي عام 2016 بنسبة 59.66% وأدنى نسبة عام 2014 بواقع 53.61% ، وبمتوسط حسابي نسبته (57.75%) وانحراف معياري بلغ (2.35%) مما يوضح الاستقرار النسبي لهذه النسبة خلال الفترة المدروسة .

الشكل البياني رقم (22) تطور نسبة الرفع المالي ديون/إجمالي الأصول



المصدر : من إعداد الباحثة

من الشكل البياني رقم ( 22 ) نلاحظ أن نسبة الرفع المالي في البنك خلال الأعوام 2012 ولغاية 2017 كانت مستقرة نسبياً وبمعدل وسطي 53% ، حيث أن حوالي نصف أصول البنك ممولة بالاقتراض من الغير وكان عام 2016 هو العام الأعلى معدلاً بواقع 59.66% . وأدنى نسبة كانت في عام 2014 بواقع 53%.

إن أغلب تلك الديون كانت على شكل ودائع للعملاء والتي بلغت عام 2017 حوالي 68 مليار ل.س إضافةً إلى ودائع المؤسسات المالية والبنوك بقيمة 55 مليار لنفس العام.

أثرت نسبة الرفع المالي على أرباح بنك سورية الدولي الإسلامي من الأنشطة التمويلية والاستثمارية والتي زادت بشكل متصاعد منذ عام 2013 وصولاً إلى عام 2017 بواقع 5.5 مليار ل.س.

### نقاط القوة والضعف :

- يتميز البنك بقاعدة عملاء واسعة وحجم ودائع كبير نسبياً في ظل واقع غير مستقر تعيشه سورية.
- تأثر ودائع البنوك المراسلة لدى البنك نتيجة التخوف من العقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية المفروضة على البنك .
- إعادة جدولة والسياسة التي اتبعها البنك في مجال التسهيلات الائتمانية ساهمت في تحسن جودة المحفظة الائتمانية للبنك خلال السنوات الثلاث الأخيرة.
- التركيز في منح التسهيلات الائتمانية بصيغة للمرابحات وعدم التنويع واستخدام صيغ التمويل الإسلامية الأخرى.
- رغم الأزمة التي تمر بها سورية والعقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية المفروضة على البنك، إلا أن البنك حقق أرباح تشغيلية جيدة خلال الفترة المدروسة.
- أدى احتجاز البنك لمخصصات مخاطر مختلفة ومخصصات الديون المشكوك فيها إلى تحقيق خسائر في السنوات الأولى من الدراسة كون تلك الفترة كانت صعبة للبنوك بشكل عام نتيجة التأثير الكبير بتعثر العملاء في سداد التزاماتهم تجاه البنوك بسبب وجود عدة مناطق في سورية في الوضع الأمني سيئ وخاصة للمشروعات والمناطق الصناعية؛ لكن مع جدولة الديون والسياسة الائتمانية الحذرة التي استخدمها البنك خلال السنوات الثلاث الأخيرة حقق البنك أرباح صافية معقولة.
- يتمتع سهم بنك سورية أولي الإسلامي بنسبة تداول عالية جيداً في سوق دمشق للأوراق المالية ؛ كما إن القيمة السوقية لسهم للبنك وخاصة عام ٢٠١٧ وصلت لمستوى قياسي مقارنة بالقيمة الاسمية للسهم.
- قاعدة البنك الرأسمالية تعتبر جيدة .

## النتائج والتوصيات :

- استمرار البنك بإتباع سياسته الائتمانية المتبعة ؛ مع التأكيد على تنويع صيغ التمويل الإسلامي الممنوحة.
- العمل الحثيث على البدء برفع العقوبات الأمريكية والأوروبية المفروضة على البنك ، مما قد يزيد من قدرة البنك التنافسية مقارنة بالبنوك السورية الأخرى على الصعيد الخارجي مما يعود على البنك بعوائد إضافية خاصة في مجال التجارة الخارجية.
- افتتاح فروع جديدة للبنك وإعادة افتتاح الفروع التي خرجت عن الخدمة خلال الأزمة ، مما يساهم تعزيز الموقع التنافسي للبنك في حجم ودائع العملاء.
- التوسع في الخدمات التي يقدمها البنك لاسيما الصيغ الاستثمارية والتمويلية.

## المراجع

- <https://www.dse.sy/>
- <https://www.siib.sy/ar/>
- <http://www.banquecentrale.gov.sy/main-ar.htm>
-



## فهرس الملاحق

رقم الصفحة	العنوان	رقم الملحق
(مرفق)	جدول إكسل يتضمن التحليلات الوصفية لكل النسب المدروسة	01